

المقرر المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢: بيان من الرئيس

في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢، وفي أعقاب إجراء مشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أصدر الرئيس البيان التالي لوسائل الإعلام نيابة عن المجلس^{٣٧}:

يعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ قلقهم إزاء القتال الواسع النطاق الذي نشب في كابول والذي أسفر فعلاً عن خسائر فادحة في الأرواح والأموال، وحتى للبعثات الأجنبية وموظفيها.

وأعضاء المجلس يخون حكومة أفغانستان على اتخاذ كل التدابير الممكنة لكفالة سلامة وأمن جميع البعثات الدبلوماسية والدولية، وموظفي هذه البعثات في كابول، ويدعون جميع المشتركين في الأعمال العدائية إلى وقف هذه الأعمال وتقييم الظروف الضرورية لإجلاء الموظفين الأجانب بسلام.

^{٣٧} S/24425، وقد سجل هذا البيان بوصفه مقررًا لمجلس الأمن في قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٩٢، الصفحة ٩٨.

وفي موعد لاحق من يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وفي أعقاب إجراء مشاورات بين أعضاء المجلس، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي باسم المجلس^{٣٨}:

يؤيد أعضاء مجلس الأمن بقوة البيان الصادر عن الأمين العام في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن الحالة في أفغانستان، ويشاطرون الأمين العام قلقه الذي أعرب عنه في بيانه المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ إزاء الأحداث الأخيرة هناك. وفي هذا الصدد، يتوجب على كل المعنيين أن يتحلوا بضبط النفس وأن يؤيدوا جهود ممثله الشخصي بشأن إيجاد حل سياسي للأزمة الأفغانية، وهو الحل الذي لا يوجد له بديل تتوفر له أسباب البقاء. وقد اقترح الأمين العام حلاً من هذا القبيل، بهدف وضع حد لإراقة الدماء والعنف، وتعزيز المصالحة الوطنية، وحماية وحدة أفغانستان وسلامتها الإقليمية. وإن الإخفاق في ذلك لا يمكن أن يؤدي إلا إلى إدامة معاناة الشعب الأفغاني. ويحث أعضاء المجلس جميع الأطراف في أفغانستان على ضمان سلامة الجميع، وبصفة خاصة سلامة موظفي الأمم المتحدة وحريةهم الكاملة في التنقل وسلامة موظفي جميع البعثات الدبلوماسية فضلاً عن سلامة رحيل من يؤثرون مغادرة البلد.

^{٣٨} S/23818.

١٥ - البنود المتعلقة بالحالة في كمبوديا

تتضمن قراراً بإنشاء أربع لجان عمل، وبيّن أن اللجنة الأولى قد عهد إليها بتحديد طرائق وقف إطلاق النار، إلى جانب صوغ الولاية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإقامة آلية للمراقبة الدولية من شأنها أن تشرف على التنفيذ الشامل للتسوية ومراقبته. وقال الأمين العام إن المؤتمر قرّر قبول اقتراحه بالقيام، دون مساس بمواقف الأطراف والدول المشاركة في المؤتمر، بإيفاد بعثة لتقصّي الحقائق من أجل جمع المعلومات التقنية ذات الصلة بأعمال اللجنة الأولى من جميع أنحاء كمبوديا. ولاحظ الأمين العام أن المؤتمر قد طلب إلى الأطراف الكمبودية الأربعة وإلى الدول المعنية أن تزود هذه البعثة بالتعاون والمساعدة اللازمين لتمكينها من الاضطلاع بمهامها على نحو فعال وفي ظل ظروف تنسم بالأمان، ثم أبلغ أعضاء المجلس أنه يعترزم المضي في الترتيبات المتعلقة بإيفاد البعثة في أقرب وقت ممكن.

وفي رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩^{٣٩}، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام موافقة أعضاء المجلس على الاقتراح المتصل بإيفاد بعثة لتقصّي الحقائق إلى كمبوديا، على النحو الوارد في رسالته المؤرخة ٢ آب/أغسطس ١٩٨٩.

باء - الحالة في كمبوديا

المقرر المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٤١):
القرار ٦٦٨ (١٩٩٠)

في رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠^{٤٠} أحال ممثلو الأعضاء الدائمين الخمسة بمجلس الأمن إلى الأمين العام البيان المشترك والوثيقة الإطارية المرفقة به، اللذين اعتمدا بنيويورك في ٢٧ و٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ أثناء الاجتماع

^{٣٩} S/20769.

^{٤٠} S/21689، المرفق والتذييل.

ألف - تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بشأن إيفاد بعثة لتقصّي الحقائق إلى كمبوديا

المقرر المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩:
رسالة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

في رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٤١}، أبلغ الأمين العام أعضاء المجلس أنه حضر المؤتمر المعني بالسلم في كمبوديا، الذي عُقد بباريس في إطار مبادرة من حكومة فرنسا. وقال إنه أدلى، لدى افتتاح المؤتمر في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩، ببيان أعرب فيه عن رأي مفاده أن السلم في كمبوديا لن يتحقق إلا في سياق تسوية سياسية شاملة. وأوضح أنه أشار، في هذا المضمار، إلى أن المؤتمر سوف يناقش إنشاء آلية دولية للمراقبة، وقال إنه ذكر، في جملة أمور، ما يلي: (أ) أن أي آلية من هذا القبيل لا يمكن أن تعمل دون تعاون كامل من جانب الأطراف المعنية، وأنه لا يمكن فرض آلية ما على هذه الأطراف؛ (ب) إن إنشاء آلية دولية للمراقبة موثوق بما يتوقف على تحديد ولاية واضحة وواقعية، واعتماد عملية فعّالة لاتخاذ القرار، وتوفير الموارد البشرية والإدارية والمالية اللازمة، مما لا يمكن تقييمه إلا عن طريق بعثة لتقصّي الحقائق؛ (ج) وزع هذه الآلية لا يمكن أن يحدث إلا على مراحل، على أساس أن جميع اختصاصاتها بحاجة إلى موافقة مسبقة من الأطراف المعنية. وأكد أنه مستعد، بصفته الأمين العام للأمم المتحدة، للعمل، وفقاً للإجراءات المتبعة، على تقديم أية مساعدة يراها المؤتمر ضرورية.

وقال الأمين العام، علاوة على ذلك، إن الدورة الوزارية للمؤتمر قد اختتمت أعمالها، في ١ آب/أغسطس ١٩٨٩، باعتماد عدة تدابير تنظيمية،

^{٤١} S/20768.

الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، التي تمخضت عن إطار للتسوية السياسية الشاملة لنزاع كمبوديا،

وإذ يحيط علماً مع التقدير أيضاً بجهود بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والبلدان الأخرى المشتركة في تعزيز البحث عن تسوية سياسية شاملة،

وإذ يحيط علماً مع التقدير كذلك بجهود إندونيسيا وفرنسا، بوصفهما الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا، وجميع المشاركين في هذا المؤتمر لتسهيل إعادة السلام إلى كمبوديا،

وإذ يشير إلى أن هذه الجهود ترمي إلى تمكين الشعب الكمبودي من ممارسة حقه، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تنظمها وتجريها الأمم المتحدة في جو سياسي محايد، مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لكمبوديا،

١ - يقر الإطار المتعلق بإيجاد تسوية سياسية شاملة لنزاع كمبوديا ويشجع الجهود المستمرة التي يبذلها في هذا الشأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية؛

٢ - يرحب بقبول جميع الأطراف الكمبودية لهذا الإطار في مجمله، كأساس لتسوية نزاع كمبوديا، وذلك في الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في جاكارتا في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ لجميع الأطراف الكمبودية، وبالترتيب؛

٣ - يرحب كذلك بالتزام الأطراف الكمبودية، بالتعاون التام مع سائر المشاركين في مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا، بالتوسع في هذا الإطار ليصبح تسوية سياسية شاملة من خلال العمليات التي يتبعها هذا المؤتمر؛

٤ - يرحب على وجه الخصوص بالاتفاق الذي توصلت إليه جميع الأطراف الكمبودية في جاكارتا والذي يقضي بتشكيل مجلس وطني أعلى باعتبار أنه وحده الهيئة الشرعية ومصدر السلطة الذي يجسد، طوال الفترة الانتقالية، استقلال كمبوديا وسيادتها الوطنية ووحدها؛

٥ - يحث أعضاء المجلس الوطني الأعلى على القيام، على نحو يتفق تماماً مع الوثيقة الإطارية، بانتخاب رئيس المجلس في أقرب وقت ممكن، وذلك بغية تنفيذ الاتفاق المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه؛

٦ - يشير إلى أن المجلس الوطني الأعلى سيمثل لذلك كمبوديا في الخارج وأنه سيعين ممثله لشغل مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة، وفي الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وفي المؤسسات الدولية الأخرى والمؤتمرات الدولية؛

٧ - يحث جميع أطراف النزاع على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس بما يتيح خلق المناخ السلمي اللازم لتسهيل إنجاز وتنفيذ تسوية سياسية شاملة؛

٨ - يطلب إلى الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا تكثيف مشاورتهما بقصد إعادة عقد المؤتمر الذي ستكون مهمته وضع واعتماد التسوية الشاملة ورسم خطة تفصيلية للتنفيذ تتفق مع هذا الإطار؛

٩ - يحث المجلس الوطني الأعلى وجميع الكمبوديين، بالإضافة إلى جميع أطراف النزاع، على التعاون بالكامل في هذه العملية؛

١٠ - يشجع الأمين العام على الاستمرار، ضمن سياق الأعمال التحضيرية لإعادة عقد مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا وعلى أساس هذا القرار، في الدراسات التحضيرية لتقييم الآثار المترتبة بالنسبة للموارد، والتوقيت، والاعتبارات الأخرى المتصلة بدور الأمم المتحدة؛

١١ - يطلب من جميع الدول دعم تحقيق تسوية سياسية شاملة بالصيغة المبينة في هذا الإطار.

السادس للأعضاء الخمسة على مستوى نواب الوزراء في عام ١٩٩٠، وذلك لتحديد العناصر الرئيسية لتهيئة تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا على أساس اضطلاع الأمم المتحدة بدور معزز. وذكر الأعضاء الدائمون في بيانهم أنهم توصلوا على اتفاق نهائي لتحديد إطار للتسوية يتألف من أجزاء خمسة: (١) ترتيبات انتقالية تتعلق بإدارة كمبوديا أثناء الفترة السابقة للانتخابات؛ (٢) الترتيبات العسكرية أثناء الفترة الانتقالية؛ (٣) إجراء انتخابات تحت رعاية الأمم المتحدة؛ (٤) حماية حقوق الإنسان؛ (٥) الضمانات الدولية. وأشار الأعضاء إلى أن المبدأ الأساسي الذي يستند إليه نهجهم يتمثل في "تمكين الشعب الكمبودي من تحديد مستقبله السياسي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تنظمها وتديرها الأمم المتحدة في بيئة سياسية محايدة وفي ظل الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لكمبوديا".

وفي رسالة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام^٤، أحال ممثلا فرنسا وإندونيسيا، باعتبارهما يمثلان الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا، البيان المشترك للاجتماع غير الرسمي المتصل بكمبوديا والصادر بجاكارتا في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وجاء في هذا البيان أن الأطراف الكمبودية قد قبلت الوثيقة الإطارية التي صاغها الأعضاء الدائمون الخمسة باعتبارها أساساً لتسوية النزاع الكمبودي، وأنها قد التزمت بتحويل هذا الإطار إلى تسوية سياسية شاملة من خلال عمليات مؤتمر باريس. وكذلك وافقت الأطراف الكمبودية على تشكيل مجلس وطني أعلى، مع احتفاظ هذا المجلس بما ورد في الوثيقة الإطارية من طابع واختصاصات. كما قبلت هذه الأطراف، بشكل محدد ومن بين جملة أمور، أن يكون هذا المجلس بمثابة الهيئة الشرعية الوحيدة ومصدر السلطة الوحيد في كمبوديا طوال الفترة الانتقالية، مع قيامه، عند توقيع التسوية الشاملة، بتحويل الأمم المتحدة كافة السلطات اللازمة لتنفيذ الاتفاق الشامل.

وفي الجلسة ٢٩٤١ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، ووفقاً لما كان قد اتفق عليه في مشاورات سابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في كمبوديا"، ونظر في هذه المسألة في نفس الجلسة. ولفت الرئيس (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) نظر أعضاء المجلس إلى الرسلتين السالفتي الذكر^٥، وكذلك إلى مشروع قرار سبق إعداده أثناء مشاورات سابقة للمجلس^٦. ولاحظ أن الأعضاء قد اتفقوا على عدم إجراء مناقشة ما بشأن هذه المسألة أو الإدلاء ببيانات قبل التصويت أو بعده. ثم طرح مشروع القرار للتصويت، واتخذ بالإجماع بوصفه القرار ٦٦٨ (١٩٩٠)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إقتناعاً منه بضرورة إيجاد حل سلمي مبكر وعادل ودائم لنزاع كمبوديا،

وإذ يلاحظ أن مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا الذي اجتمع في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ قد أحرز تقدماً في صياغة تشكيلة واسعة من العناصر اللازمة للوصول إلى تسوية سياسية شاملة،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالجهود المستمرة التي يبذلها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

^٤ S/21732.

^٥ S/21689 و S/21732.

^٦ S/21800.

المقرر المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٩١: رسالة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

كمبوديا. وكانت هذه المعلومات موضع ترحيب. ومن ثم، فقد أوصى الأمين العام المجلس بأن يتخذ قراراً بإجازة إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا بقيادة الأمم المتحدة، ممثلة في شخص الأمين العام وتحت سلطة مجلس الأمن. ومن شأن هذه البعثة أن تتألف من موظفي اتصال مدنيين، وضباط اتصال عسكريين، ووحدة عسكرية لانتقاء مخاطر الألغام، فضلاً عما يتعين من موظفي الدعم. وتتولى البعثة مهامها فور توقيع الاتفاق المتعلق بالتسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا، ولكن مع وزعها على مراحل. وتمتد ولاية البعثة من تاريخ توقيع الاتفاق حتى تاريخ قيام مجلس الأمن بإنشاء السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا واعتماد ميزانيتها من قبل الجمعية العامة. وعند ذلك، تُدمج البعثة في السلطة الانتقالية، وتواصل تلك السلطة القيام بمهام المساعي الحميدة التي تنفذها البعثة، مع توسيع نطاق تلك المهام، خلال المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار.

وفي الجلسة ٣٠١٤ المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ولفت الرئيس (لهند) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد سبق إعداده أثناء مشاورات سابقة للمجلس^{١١}، إلى جانب ثلاث وثائق أخرى: (أ) رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي فرنسا وإندونيسيا^{١٢}، مرفق بها، في جملة أمور، البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الذي عُقد بباريس من ٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بين الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا وأعضاء المجلس الوطني الأعلى الاثني عشر وممثل الأمين العام، ومشاريع الاتفاقات المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر والمتعلقة بالتسوية السياسية الشاملة والمعّدة من جانب الرئيسين المشاركين والأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، والتي سبق تقديمها رسمياً إلى أعضاء المجلس الوطني الأعلى في هذا الاجتماع؛ (ب) رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، موجهة إلى الأمين العام من رئيس المجلس الوطني الأعلى^{١٣}، ومرفق بها البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس الوطني الأعلى في بطايا (تايلند) في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١، الذي تمت فيه الموافقة بالإجماع على جملة أمور تتضمن ما طلبه الأمير سيهانوك، رئيس المجلس الوطني الأعلى، من إيفاد موظفين للأمم المتحدة إلى كمبوديا، باعتبارهم "مراقبين" لمساعدة المجلس الوطني في مراقبة وقف إطلاق النار والكف عن تقديم مساعدة عسكرية خارجية؛ (ج) رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، موجهة من ممثلي الأعضاء الدائمين الخمسة بمجلس الأمن إلى الأمين العام^{١٤}، ومرفق بها نص بيان صادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر من قبل وزراء خارجيتهم في أعقاب اجتماع لهم مع الأمين العام. وقد رحب هؤلاء الوزراء، في جملة أمور، بما يتتوى من إعادة عقد مؤتمر باريس من أجل القيام، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر أو بداية تشرين الثاني/نوفمبر، بالتوقيع على تسوية سياسية شاملة للنزاع الكمبودي، مما يتضمن إيلاء دور هام للأمم المتحدة.

ثم جرى طرح مشروع القرار للتصويت، واتخذ بالإجماع بوصفه القرار ٧١٧ (١٩٩١)، وفيما يلي نصه:

في رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{١٥}، لفت الأمين العام نظر أعضاء المجلس إلى بعض التطورات التي حدثت مؤخراً فيما يتعلق بالحالة في كمبوديا. وذكر الأمين العام، في جملة أمور، عدداً من القرارات الهامة التي اتُخذت بالإجماع من قبل المجلس الوطني الأعلى، وخاصة موافقته على إقرار وقف فوري وغير محدود لإطلاق النار والتعهد بالكف عن تلقي أية مساعدة عسكرية خارجية؛ وانتخاب المجلس الأمير سيهانوك رئيساً له؛ وقراره بمطالبة الأمم المتحدة بأن توفد فريقاً للمعاينة إلى كمبوديا. وذكر الأمين العام أنه استلم طلباً بإرسال بعثة للمعاينة بموجب خطاب مؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩١ من الأمير سيهانوك بالنيابة عن أعضاء المجلس. وأضاف أنه قد ورد إليه بيان صادر في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١^{١٦}، كرر فيه الرئيسان المشاركان للمؤتمر المعني بالسلم في كمبوديا والدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، في جملة أمور، القول بأن انسحاب القوات العسكرية الأجنبية ووقف إطلاق النار والكف عن تقديم مساعدات عسكرية خارجية يجب أن يكون موضع تحقق وإشراف من جانب الأمم المتحدة على نحو فعال. وأوصت هذه الأطراف أيضاً بإيفاد بعثة للمعاينة، وهو ما سبق اقتراحه من جانب المجلس الوطني الأعلى. ومن شأن هذه البعثة أن تبدأ عملية الإعداد للجوانب العسكرية من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، كما أن بإمكانها النظر في كيفية استخدام المساعي الحميدة للأمين العام في المساعدة على الاحتفاظ بوقف إطلاق النار. وأبلغ الأمين العام بالتالي المجلس اعترامه المضي في اتخاذ الترتيبات اللازمة لإيفاد بعثة للمعاينة إلى كمبوديا بأسرع ما يمكن.

وفي رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ١٩٩١^{١٧} أبلغ رئيس المجلس الأمين العام أن رسالته قد عُرضت على أعضاء المجلس، وأهم وافقوا على اقتراحه.

المقرر المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (الجلسة ٣٠١٤): القرار ٧١٧ (١٩٩١)

في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً^{١٨} يوصي، في ضوء تقرير البعثة الاستقصائية، بأن يأذن المجلس بإنشاء بعثة متقدمة للأمم المتحدة في كمبوديا. وأشار الأمين العام إلى أنه قد أبلغ الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بأن يوسع الأمم المتحدة، في البداية، مساعدة الأطراف الكمبودية في الحفاظ على وقف إطلاق النار عن طريق إيفاد بعثة متقدمة صغيرة إلى كمبوديا مكونة بصفة رئيسية من ضباط اتصال عسكريين، وذلك لمساعدة تلك الأطراف على معالجة وحل أية انتهاكات، أو انتهاكات مزعومة، لوقف إطلاق النار. وقد تعتبر هذه البعثة المتقدمة بمثابة المرحلة الأولى من آلية المساعي الحميدة المتوخاة في مشروع الاتفاق المتعلق بالتسوية السياسية الشاملة للنزاع في

^{١١} S/23145.

^{١٢} S/22059.

^{١٣} S/23066.

^{١٤} S/23104.

^{١٥} S/22945.

^{١٦} S/22889.

^{١٧} S/22946.

^{١٨} Add.1 و S/23097.

إن مجلس الأمن،

المقرر المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
(الجلسة ٣٠١٥): القرار ٧١٨ (١٩٩١)

في رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، موجهة إلى الأمين العام^{١٥}، أقال ممثلًا فرنسا وإندونيسيا، بوصفهما ممثلين للرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا نصوص الاتفاقات التي وقّعت بباريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ من قبل الدول المشاركة في المؤتمر. وقد تضمنت هذه الاتفاقات ما يلي: (أ) الوثيقة الختامية للمؤتمر؛ (ب) اتفاق بشأن إجراء تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، مذكّل بمرفقات تتعلق بولاية السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، والمسائل العسكرية، والانتخابات، وإعادة اللاجئين والمشردين الكمبوديين إلى وطنهم، والدستور الجديد لكمبوديا؛ (ج) اتفاق بشأن سيادة كمبوديا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحرمة أراضيها وحيادها ووحدها الوطنية؛ (د) إعلان بشأن إنعاش كمبوديا وتعميرها. وقد جاء في الفقرة ١٠ من الوثيقة الختامية أن الصكوك الثلاثة الأخرى تمثل بلورة لإطار التسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا، الذي اعتمده الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠، ولعناصر العمل المنجزة خلال الدورة الأولى للمؤتمر. وهذه الصكوك تستتبع عملية مصالحة وطنية ودوراً معززاً للأمم المتحدة، مما يمكن الشعب الكمبودي من تقرير مستقبله السياسي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تنظمها وتديرها الأمم المتحدة في جو سياسي محايد مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لكمبوديا. وكما ورد في الفقرة ١١ من الوثيقة الختامية، تشكل هذه الصكوك مجتمعة التسوية الشاملة التي يستهدف مؤتمر باريس تحقيقها. وقد نصت الفقرة ١٢ من الوثيقة الختامية على قيام الدول المشاركة في المؤتمر بمطالبة الأمين العام باتخاذ الخطوات المناسبة لتمكين مجلس الأمن من النظر في التسوية الشاملة في أقرب فرصة متاحة. وبموجب الاتفاق المتعلق بإجراء تسوية سياسية شاملة، دعت الأطراف الموقعة لمجلس الأمن إلى إنشاء سلطة انتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا مع تزويدها بالولاية المحددة في هذا الاتفاق.

وفي سياق مذكرة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١^{١٦}، لفت الأمين العام، وفقاً للطلب الوارد في الفقرة ١٢ من الوثيقة الختامية لمؤتمر باريس، انتباه المجلس إلى الصكوك المعتمدة في هذا المؤتمر لتمكينه من النظر في التسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا في أقرب فرصة ممكنة.

وفي الجلسة ٣٠١٥ المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة ممثلي فرنسا وإندونيسيا والمذكرة المقدمة من الأمين العام. وعقب اعتماد جدول الأعمال، لفت الرئيس (الهند) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة^{١٧}. وطرح مشروع القرار للتصويت، واتخذ بالإجماع باعتباره القرار ٧١٨ (١٩٩١)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و٧١٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١،

إذ يشير إلى قراره ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ الذي أقر فيه الوثيقة الإطارية المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة لنزاع كمبوديا، المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠،

وإذ يحيط علماً بمشاريع الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة لنزاع كمبوديا،

وإذ يرحب بالتقدم الكبير المحرز، على أساس مشاريع الاتفاقات هذه، نحو إيجاد تسوية سياسية شاملة تتيح لشعب كمبوديا ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تنظمها وتجريها الأمم المتحدة،

وإذ يرحب، بصفة خاصة، بانتخاب صاحب السمو الملكي الأمير نور دوم سيهانوك رئيساً للمجلس الوطني الأعلى لكمبوديا،

وإذ يحيط علماً مع الارتياح بالقرارات الأخرى التي اتخذها المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ وقف اختياري لإطلاق النار، وعدم اللجوء إلى المساعدات العسكرية الخارجية، وتأكيد ضرورة التعاون الكامل بين الأطراف الكمبودية،

وإذ يضع في اعتباره أن هذا التقدم المحرز قد مهد السبيل للقيام قريباً بإعادة عقد مؤتمر باريس المعني بكمبوديا على المستوى الوزاري، وتوقيع الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة على أساس الوثيقة الإطارية المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠، وإذ يرحب بالأعمال التحضيرية التي يجري الاضطلاع بها في هذا الصدد من قبل الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا،

وافتناعاً منه بأن مثل هذه التسوية السياسية الشاملة يمكن أحياناً أن توفر حلاً سلمياً وعادلاً ودائماً لنزاع كمبوديا،

وإذ يحيط علماً بطلب صاحب السمو الملكي الأمير نور دوم سيهانوك رئيس المجلس الوطني الأعلى لإيفاد موظفين من الأمم المتحدة إلى كمبوديا في أقرب وقت ممكن،

وإذ يؤكد ضرورة أن يكون للأمم المتحدة وجود في كمبوديا فور توقيع الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة، ريثما تتخذ الترتيبات المحددة في الاتفاقات المذكورة،

وقد نظر، لهذا الغرض، في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ الذي يقترح تشكيل بعثة متقدمة للأمم المتحدة في كمبوديا،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١؛

٢ - يقرر أن يشكل، تحت سلطته، بعثة متقدمة للأمم المتحدة في كمبوديا فور توقيع الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة وطبقاً لتقرير الأمين العام، بحيث يوفد أعضاء البعثة إلى كمبوديا فور توقيع الاتفاقات؛

٣ - يطلب إلى المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا وإلى الأطراف الكمبودية أن يعملوا، من جانبهم إلى مد يد التعاون الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا وللأعمال التحضيرية المضطلع بها بغية اتخاذ الترتيبات المحددة في الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة؛

٤ - يرحب بالاقترح المقدم من الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا بإعادة عقد المؤتمر على المستوى الوزاري في وقت قريب بغية توقيع الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة لنزاع كمبوديا؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن، قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وأن يبقى المجلس على علم تام بما يستجد من تطورات.

^{١٥} S/23177.

^{١٦} S/23179.

^{١٧} S/23180.

برنامج لنزعها. ولاحظ الأمين العام أن من المسلم به عموماً أن ثمة حاجة في كمبوديا إلى الاضطلاع بمجهود ضخم لإزالة الألغام. وأوضح أن القضاء التام على الألغام من شأنه أن يشكل بالضرورة مسعى طويل الأجل، ومع هذا، فإن البرنامج الأولي الموصى به في التقرير سوف يمكن البعثة من تقليل الخطر الذي تفرضه الألغام على السكان المدنيين، كما أنه سيمهد الطريق لإعادة اللاجئين والمشردين إلى وطنهم على نحو آمن ومنتظم تحت رعاية الأمم المتحدة. وسييسر هذا البرنامج كذلك وزع البعثة في الوقت المناسب ونهوضها بمسؤولياتها في جميع أنحاء كمبوديا.

وفي الجلسة ٣٠٢٩ المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، قام مجلس الأمن، وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، بإدراج تقرير الأمين العام بشأن كمبوديا في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، لفت الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا، وأيضاً إلى مشروع قرار كان قد سبق إعداده أثناء مشاورات المجلس السابقة ٢٠. وبعد ذلك، طرح مشروع القرار هذا للتصويت، واتخذ بالإجماع بوصفه القرار ٧٢٨ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و٧١٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١،

وإذ يرحب ببدء تشغيل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا، حسبما أفاد الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١،

وإذ يرحب أيضاً بالتقدم المحرز في تنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا الموقع في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، فيما يتصل بتسيير أعمال المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا تحت رئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك والمحافظ على وقف إطلاق النار، وإذ يقلقه أن وجود الألغام وحقوق الألغام في كمبوديا يشكل تهديداً خطيراً لسلامة الناس في كمبوديا، كما يقف حجر عثرة أمام تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة تنفيذاً سلساً وفي الأوقات المحددة، بما في ذلك العودة المبكرة للاجئين والمشردين الكمبوديين،

وإذ يلاحظ أن الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا، حسبما وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٧١٧ (١٩٩١) تنص، في جملة أمور، على وضع برنامج للتوعية بكيفية اتقاء الألغام، وأن الاتفاقات تنص على أن تضطلع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، في جملة أمور، ببرنامج للمساعدة في إزالة الألغام وتقديم برامج تدريبية للشعب الكمبودي في مجال إزالة الألغام وبرنامج للتوعية بكيفية اتقاء الألغام،

وإذ يرى أن وضع برامج تدريبية في مجال إزالة الألغام، بالإضافة إلى البرنامج الحالي للتوعية بكيفية اتقاء الألغام الذي تضطلع به البعثة، والاستهلال المبكر لإزالة الألغام، ضروريان من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقات المتعلقة بإيجاد التسوية الشاملة، وقد نظر في تقرير الأمين العام بشأن كمبوديا المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الذي يقترح فيه توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا لكي تشمل التدريب على إزالة الألغام وبدء برنامج لإزالتها،

وإذ يرحب بالاجتماع الذي عقد في باريس، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا على المستوى الوزاري، والذي وقعت فيه الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا،

وقد نظر في الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، والتي وقعت بباريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١،

وإذ يلاحظ أن تلك الاتفاقات تنص في جملة أمور على تسمية ممثل خاص للأمين العام وإنشاء سلطة انتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا،

وإذ يلاحظ كذلك أن الأمين العام يعترم إيفاد بعثة استقصائية إلى كمبوديا في أقرب وقت ممكن لإعداد خطة لتنفيذ الولاية المتوخاة في الاتفاقات لتقدمها إلى مجلس الأمن،

وإذ يشدد على ضرورة التعاون التام من جانب المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا ومن جانب جميع الكمبوديين فيما يخصهم في مجال تنفيذ الاتفاقات،

١ - يعرب عن تأييده التام للاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، الموقع في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١؛

٢ - يأذن للأمين العام بتسمية ممثل خاص لشؤون كمبوديا يتصرف باسم الأمين العام؛

٣ - يرحب باعتزام الأمين العام إيفاد بعثة استقصائية إلى كمبوديا في أقرب وقت ممكن لإعداد خطة لتنفيذ الولاية المتوخاة في الاتفاقات؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريراً يتضمن خطته للتنفيذ، بما في ذلك على وجه الخصوص تقدير تفصيلي لتكلفة السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، على أن يكون من المفهوم أن هذا التقرير سيكون هو الأساس الذي سيستند إليه المجلس في الإذن بإنشاء السلطة الانتقالية، وعلى أن يتم فيما بعد النظر في ميزانية السلطة الانتقالية والموافقة عليها وفقاً لأحكام المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة؛

٥ - يطلب إلى جميع الأطراف الكمبودية أن تنقيد تقيداً تاماً بوقف إطلاق النار الذي أصبح سارياً لدى توقيع الاتفاقات؛

٦ - يطلب إلى المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا وإلى جميع الكمبوديين فيما يخصهم التعاون بصورة تامة مع الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا.

المقرر المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٢٩):

القرار ٧٢٨ (١٩٩٢)

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وعملاً بالقرار ٧١٧ (١٩٩١)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة في كمبوديا^{١٨}. وأبلغ المجلس أنه، في أعقاب التوقيع في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ على الاتفاقات المتصلة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، بدأ سريان الترتيبات الخاصة بإنشاء هذه البعثة، وهي الآن في مرحلة التشغيل. ومن المتوقع أن يكتمل وزع جميع الموظفين المدنيين والعسكريين في الموعد المقرر بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً بشأن كمبوديا^{١٩}، أوصى فيه في جملة أمور بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا لتشمل التدريب على إزالة الألغام والشروع في

^{١٨} S/23218. وللإطلاع على تفاصيل تشكيل البعثة وعملاتها، انظر الفصل الخامس.

^{١٩} S/23331؛ انظر أيضاً: الوثيقة S/23331/Add.1 المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير

الثكنات ونزع سلاحها وتسريحها؛ ومراقبة الأسلحة؛ والمساعدة في إزالة الألغام. ويبيّن الأمين العام أن أهداف هذا العنصر العسكري تتمثل في تحقيق استقرار الحالة الأمنية وبناء الثقة فيما بين أطراف النزاع - وبلوغ هذه الأهداف يشكّل بداية ضرورية للنجاح في الاضطلاع بمهام سائر عناصر البعثة. ومن ثم، فإنه قد أوصى بوزع العنصر العسكري على نحو كامل بحلول نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٢. واقترح كذلك أن تُنجز، بحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، عمليتي التجميع والإعادة إلى الثكنات، إلى جانب عملية التسريح، وذلك بالنسبة لما لا يقل عن ٧٠ في المائة من القوات المقيمة بتلك الثكنات. وفي هذا الشأن، حث الأمين العام بشدة الأطراف الكمبودية على الموافقة على التسريح الكامل لقواتها العسكرية قبل نهاية عملية التسريح الانتخابي، وطالب مجلس الأمن بأن يشاركه في هذا المسعى. وفي النهاية، شدّد الأمين العام على أن ثمة أربعة شروط أساسية ينبغي الوفاء بها بهدف تمكين السلطة الانتقالية من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال وفي إطار من الحياد الكامل، وهي: (أ) أن تحوز السلطة في جميع الأوقات دعم مجلس الأمن على نحو كامل؛ (ب) أن تعمل السلطة دائماً في سياق من التعاون التام مع الأطراف الكمبودية وسائر الأطراف المعنية؛ (ج) أن تحظى السلطة بالحرية المطلقة فيما يتصل بالتحرك والاتصال؛ (د) أن تقوم الدول الأعضاء بتوفير الموارد المالية اللازمة على نحو كامل وفي الوقت المناسب.

وفي الجلسة ٣٠٥٧ المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢، قام مجلس الأمن، حسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مشاورات سابقة، بإدراج تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال هذا، لفت الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد جرى إعداده أثناء مشاورات المجلس السابقة^{٢٤}. وطرح مشروع القرار للتصويت، واتخذ بالإجماع بوصفه القرار ٧٤٥ (١٩٩٢) وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و٧١٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و٧٢٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢،

وإذ يؤكّد أيضاً تأييده الكامل للاتفاقات المتعلقة بإجراء تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا والموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وإذ يجتهد علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ و٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ المقدم عملاً بالقرار ٧١٨ (١٩٩١)،

ورغبة منه في المساهمة في استعادة وصون السلام في كمبوديا، وتعزيز الوفاق الوطني، وحماية حقوق الإنسان، وتأكيد حق تقرير المصير للشعب الكمبودي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة،

واقناعاً منه بأن الانتخابات الحرة والنزيهة أمر أساسي للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع في كمبوديا، بما يسهم في السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي،

وإدراكاً منه للتاريخ المأساوي الذي شهدته كمبوديا مؤخراً وعزماً منه على ألا تتكرر سياسات وممارسات الماضي،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وبوجه خاص على تقديم المساعدة في مجال قيام الكمبوديين بإزالة الألغام؛

٢ - يطلب إلى المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا، وإلى جميع الأطراف الكمبودية، أن تواصل التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا، بما في ذلك التعاون معها في الاضطلاع بولايتها الموسعة؛

٣ - يكرّر من جديد دعوته لجميع الأطراف الكمبودية إلى الالتزام الدقيق بوقف إطلاق النار وتقديم جميع المساعدات اللازمة إلى بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم بأي تطورات أخرى.

المقرر المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٥٧): القرار ٧٤٥ (١٩٩٢)

في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢، وعملاً بالقرار ٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً يتضمن خطته المتعلقة بتنفيذ ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا^{٢١}. وقال الأمين العام بأنه استرشد، لدى صياغة مقترحاته، بالمعلومات التي جمعها عدد من بعثات الأمم المتحدة الاستقصائية، وخاصة تلك البعثات التي اضطلعت بزيارة البلد في نهاية عام ١٩٩١. وحذر، مع هذا، من أن هذه المعلومات قد لا تكون كاملة، ومن أن التوصيات ذات الصلة قد تكون بحاجة إلى إعادة النظر في ضوء الخبرة المكتسبة. بمجرد تواجده السلطة الانتقالية في أماكنها. وأشار إلى أن الولايات المتوخاة في اتفاقات باريس تتضمن جوانب تتصل بحقوق الإنسان، وتنظيم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، واتخاذ ترتيبات عسكرية، والاضطلاع بإدارة مدنية، والحفاظ على القانون والنظام، وإعادة توطين اللاجئين الكمبوديين والأشخاص المشردين وتحقيق استقرارهم، وإصلاح الهياكل الأساسية الكمبودية الضرورية خلال الفترة الانتقالية^{٢٢}. واقترح الأمين العام بالتالي أن تتكون السلطة الانتقالية من سبعة عناصر متميزة: عنصر حقوق الإنسان، والعنصر الانتخابي، والعنصر العسكري، وعنصر الإدارة المحلية، وعنصر الشرطة، وعنصر إعادة التوطين، وعنصر التأهيل. وأوضح أن مستوى أنشطة العناصر المختلفة سوف يكون متبايناً خلال الفترة الانتقالية، وأنه سوف ينسق، حسب الحاجة، لإتاحة استخدام الموارد على أجمع وجهه ممكن وبأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة. ولاحظ الأمين العام أن الانتخابات تمثل الهدف الرئيسي للتسوية الشاملة، وأنه يجب تحديد موعدها بالتالي في أواخر نيسان/أبريل أو أوائل أيار/مايو من عام ١٩٩٣^{٢٣}. وفيما يتصل بالعنصر العسكري للبعثة، أشار الأمين العام إلى أن اختصاصات هذا العنصر الأساسية سوف تتضمن ما يلي: التحقق من انسحاب القوات الأجنبية؛ والإشراف على وقف إطلاق النار والتدابير ذات الصلة، مما يتضمن تجميع القوات المسلحة للأطراف الكمبودية وإعادتها إلى

^{٢١} S/23613؛ وانظر أيضاً: S/23613/Add.1 المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢.

^{٢٢} حُدّدت بداية الفترة الانتقالية بيد سرعان اتفاقات باريس (في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)، ونهايتها عند قيام الجمعية التأسيسية المنتخبة وفقاً لهذه الاتفاقات بالموافقة على الدستور الكمبودي، ثم تحولها إلى جمعية تشريعية، مع القيام بعد ذلك بتشكيل حكومة كمبودية جديدة.

^{٢٣} S/23613، الفقرة ٣٨.

ولاية متعددة الجوانب وفريدة إلى حد ما. وأكد لأعضاء المجلس بأنه سيبدل كل ما يمكن للحفاظ على الجدول الزمني المتعلق بوزع بعثة الأمم المتحدة في كمبوديا على نحو عاجل، وإجراء الانتخابات في النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل أو في أوائل شهر أيار/مايو من عام ١٩٩٣. وهذه العملية تتيح للأمم المتحدة فرصة تاريخية لاستعادة السلام في كمبوديا والإسهام في مجيء عهد جديد في جنوب شرقي آسيا وفي العلاقات الدولية^{٢٥}.

وقال ممثل فرنسا إن اتفاقات باريس قد أعطت الأمم المتحدة دوراً رئيسياً لم يسبق له مثيل. فأول مرة، يعهد للمنظمة دفعة واحدة بالاضطلاع بتنظيم وتنفيذ انتخاب جمعية تأسيسية، ورصد الجوانب العسكرية للتسوية، وكفالة عودة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى وطنهم، والنهوض بحقوق الإنسان، والشروع في تعمير البلد. ويتخذ القرار ٧٤٥ (١٩٩٢)، يكون مجلس الأمن قد قرّر رسمياً إنشاء سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا للاضطلاع بهذه الولاية. وهو قد شرع، بالتالي، في "أهم وأكمل عملية اضطلعت بها الأمم المتحدة على الإطلاق في مجال صون السلام". ومما يلفت الانتباه، ما ورد في الفقرة ٤ من هذا القرار من مطالبة الأمين العام بوزع السلطة الانتقالية بأسرع ما يمكن. وأيّ تأخير سيكون ضاراً للغاية. وثمة أهمية قصوى لإجراء الانتخابات بحلول أيار/مايو ١٩٩٣ على أبعد تقدير. ثم أكد ممثل فرنسا، شرطين من الشروط التي قال الأمين العام إن الوفاء بها أساسي بالنسبة لنجاح العملية. وأولهما، أنه ينبغي للسلطة الانتقالية أن تحظى بتعاون جميع الأطراف المعنية بصورة تامة، وكذلك بكامل تعاون الكمبوديين في مجموعهم قبل كل شيء. ولا غنى عن هذا التعاون فيما يتصل بأمن أعضاء السلطة ونجاح عملية الأمم المتحدة. وتانيهما، أنه يجب تزويد السلطة الانتقالية بموارد مالية كافية. ومن منطلق التسليم بأن الاحتياجات سوف تكون كبيرة الحجم، وبأن الدول الأعضاء ستواجه صعوبات في توفير موارد بهذا القدر في وقت يزداد فيه عدد بعثات حفظ السلام يؤكد وفد فرنسا بصفة خاصة على الحاجة إلى بلوغ أقصى حد ممكن من فعالية التكلفة^{٢٦}.

وأعلن ممثل المملكة المتحدة إنه يرحب بسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا باعتبارها عاملاً من العوامل الأساسية لتنفيذ اتفاقات باريس على نحو ناجح. ووصف مهمتها بأنها أكثر المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة طموحاً على الإطلاق، فهي ترمي إلى تمكين الشعب الكمبودي من ممارسة حقه في تقرير المصير، وكذلك من قيامه في إطار من الحرية والسلام، بانتخاب حكومة ديمقراطية. والسلام في كمبوديا لن يفيد الكمبوديين وحدهم، بل إنه سيفيد أيضاً شعوب الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا على نحو عام. ومن المؤكد أن العامل الآخر للنجاح يتمثل في قيادة وتعاون الشعب الكمبودي وزعمائه، ولا يمكن لأية قوة خارجية أن تضطلع وحدها بتحقيق السلام والرخاء والديمقراطية في كمبوديا. وثمة أهمية أساسية، في هذا الصدد، لتلك الزعامة المقدمة بالفعل من الأمير سيهانوك. ومن الجدير بالترحيب كذلك، ما كرره الأمين العام في بيانه من ضرورة الالتزام بالموعد المستهدف - نيسان/أبريل أو أيار/مايو من عام ١٩٩٣ - فيما يتصل بإجراء الانتخابات في كمبوديا، وثمة تأكيد أيضاً لما يراه الأمين العام من أن التسريح الكامل للقوات العسكرية قبل الانتخابات سيكون أفضل إلى حد كبير من التسريح بنسبة ٧٠ في المائة، الذي التزمت به الأطراف المعنية بالفعل، كما أن من الحري

وإذ يعرب عن التقدير لأعمال بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا في الحفاظ على وقف إطلاق النار، والتوعية بالألغام وإزالة الألغام وفي التحضير لوزع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها صاحب السمو الملكي الأمير نوردم سيهانوك والمجلس الوطني الأعلى برئاسته فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الاتفاقات،

وإذ يرحب بقيام الأمين العام بتعيين ممثل خاص يتصرف باسمه في كمبوديا،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ و٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ الذي يشمل خطته التي ستخضع لإعادة فحص في ضوء التجربة، تنفيذاً للولاية الواردة في الاتفاقات المتعلقة بإجراء تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا والموقعة بباريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١؛

٢ - يقرر إنشاء السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا تحت سلطته وفقاً للتقرير المذكور أعلاه لفترة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً؛

٣ - يقرر أن من اللازم إجراء الانتخابات في كمبوديا في موعد لا يتجاوز أيار/مايو ١٩٩٣ على نحو ما أوصى به الأمين العام في الفقرة ٣٨ من تقريره؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم بوزع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا بأسرع ما يمكن لتنفيذ القرار المذكور أعلاه، ويحث على أن يتم الوزع وسائر عمليات تنفيذ خطته على أفضل صورة ممكنة من حيث الكفاءة وفعالية التكاليف، ومن ثم يدعوه إلى أن يبقى العملية قيد الاستعراض المستمر مع مراعاة الأهداف الأساسية للاتفاقات؛

٥ - يدعو المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا إلى النهوض بمسؤولياته الخاصة الواردة في الاتفاقات؛

٦ - يدعو أيضاً جميع الأطراف المعنية إلى الامتثال بدقة لنصوص الاتفاقات والتعاون الكامل مع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا في تنفيذ ولايتها، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة؛

٧ - يدعو كذلك المجلس الوطني الأعلى وسائر الكمبوديين أن يقدموا جميع المساعدات والتسهيلات اللازمة إلى السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، باسم البلد المضيف؛

٨ - يحث بقوة الأطراف الكمبودية على أن توافق على التسريح الكامل لقواتها العسكرية قبل انتهاء عملية التسجيل للانتخابات، وعلى تدمير الأسلحة والذخائر المودعة لدى السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، التي تزيد، إن وجدت، عما تراه السلطة الانتقالية المذكورة لازماً لصون النظام المدني والدفاع الوطني، أو ما قد تتطلبه الحكومة الكمبودية الجديدة؛

٩ - يناشد جميع الدول تقديم كافة ما يلزم من المساعدة والدعم الطوعيين للأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في استعداداتها وعملياتها لتنفيذ الاتفاقات، بما في ذلك ما يلزم للتعمير وإعادة اللاجئين والمشردين إلى وطنهم؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وتقارير أخرى بعد ذلك إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ونيسان/أبريل ١٩٩٣ عن التقدم المحرز حتى تلك التواريخ في تنفيذ هذا القرار، وعن المهام التي لا تزال يتعين الاضطلاع بها من العملية، مع إيلاء اعتبار خاص للجمع وأكفأ استخدام للموارد؛

١١ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

وتكلم الأمين العام بعد اتخاذ القرار، فقال إن خطة التنفيذ قد تبدو طموحة، كما أن تكلفتها تبعث على شيء من القلق؛ ومع هذا، فإنها لا تشكل إلا تعبيراً عملياً عن تلك الولاية التي توخاها واضعو اتفاقات باريس والتي وافق عليها بالإجماع من قبل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، وهي

^{٢٥} S/PV.3057، الصفحات ٦ - ١١.

^{٢٦} المرجع نفسه، الصفحات ١٢ - ١٥.

الكمبودي. وأعرب عن أمله في أن يتم وزع السلطة الانتقالية بسرعة من أجل الحفاظ على التسوية وضمان اضطلاع العملية ذات الصلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في حدود الجدول الزمني الوارد في تقرير الأمين العام. وشدد على أهمية روح التعاون فيما بين الكمبوديين، التي أتاحتها قيادة الأمير سيهانوك، وذلك بالنسبة للتسوية السياسية، وكذلك بالنسبة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الدعم السخي والاهتمام الدائم من قبل المجتمع الدولي أمر لازم أيضاً من أجل الوفاء بأهداف التسوية. ورحّب بعزم الأمين العام على الاستعراض والصل المستمرين لعملية السلطة الانتقالية في ضوء التجربة الفعلية والمعلومات الجديدة، بغية تحقيق أكبر قدر من الفعالية وتأمين استخدام الموارد على أنجع وجه ممكن. ولاحظ، في النهاية، أن بلده يراقب بارتياح تزايد تطور التعاون العالمي، الذي أدى بدوره إلى زيادة التوقعات بأن الأمم المتحدة ستضطلع في خاتمة المطاف بمسؤوليات تتناسب مع رؤية مؤسسيها. وبيّن أنه لم يحدث قط أن كان النطاق الكامل والأثر التام لتلك الرؤية أكثر وضوحاً مما هو عليه الحال في تلك الولاية التي ووفق عليه توأ والتي تتعلق بتواجد الأمم المتحدة في كمبوديا - فهذا اضطلاع يتسم بحجم ونطاق وتكلفة لم يسبق لها مثيل. وصرح بأن تجربة المنظمة في كمبوديا قد تساعد في تصوير الأمم المتحدة في السنوات القادمة بوصفها أداة فعّالة لمعالجة النزاعات الإقليمية، فضلاً عن إثبات صلاحية مبدأ الأمن الجماعي الذي تنتهجه.^{٢٧}

وأعرب متحدثون آخرون أيضاً عن ارتياحهم إزاء التنفيذ المزمع للتسوية الكمبودية بناءً على اتفاقات باريس المبرمة في تشرين الأول/أكتوبر، وإنشاء السلطة الانتقالية^{٢٨}. وأكدوا أن ثمة حاجة إلى قيام جميع الأطراف الكمبودية بالتعاون مع السلطة الانتقالية في تنفيذ الخطة. وحث عدد كبير من المتحدثين على أن تكون البعثة في غاية الفعالية من حيث التكلفة مع اتسامها بالاعتدال بقدر الإمكان.^{٢٩}

المقرر المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٨٥): بيان من الرئيس

في ١ أيار/مايو ١٩٩٢، وعملاً بالقرار ٧٤٥ (١٩٩٢)، قدّم الأمين العام إلى المجلس أول تقرير مرحلي عن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا^{٣٠}، حيث صرح بأنها قد "بدأت بداية طيبة على نحو عام". وقال إن ممثله الخاص بشأن كمبوديا قد وصل إلى البلد في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٢، مما وافق الوزع الأوّلي للسلطة الانتقالية، التي استوعبت على إثر ذلك بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا. وأوضح أن الأعمال المتصلة بجميع أنشطة السلطة كانت تتقدم بسرعات متفاوتة، كما أنها قد أحرزت بعض النجاحات من قبل كل عنصر من عناصرها. وكان ثمة بذل لكل جهد ممكن للاضطلاع بالمهام المعقّدة المنوطة بالسلطة في حدود الأطر الزمنية المتوخاة في خطة التنفيذ.

^{٢٧} المرجع نفسه، الصفحتان ٤٤ و ٤٥.

^{٢٨} للاطلاع على البيانات ذات الصلة، انظر: S/PV.3057، الصفحتان ٢١ - ٢٣ (اليابان)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (النمسا)؛ والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (فنزويلا)؛ والصفحتان ٢٩ - ٣١ (هنغاريا)؛ والصفحتان ٣١ - ٣٣ (الهند)؛ والصفحتان ٣٤ - ٣٧ (بلجيكا)؛ والصفحتان ٣٧ - ٣٩ (إكوادور)؛ والصفحتان ٣٩ - ٤١ (زيمبابوي).

^{٢٩} S/PV.3057، الصفحة ٢٢ (اليابان)؛ والصفحة ٣٣ (الهند)؛ والصفحتان ٣٥ و ٣٦ (بلجيكا)؛ والصفحة ٣٩ (إكوادور)؛ والصفحة ٤١ (زيمبابوي).

^{٣٠} Corr.1 و Corr.2. وللإطلاع على التفاصيل المتعلقة بتشكيل السلطة وعملها، انظر الفصل الخامس.

بالمساندة تلك الشروط الأربعة لنجاح السلطة الانتقالية، والتي ذكرها الأمين العام. ومن الملاحظ، في النهاية، أن جميع أعضاء الأمم المتحدة مهتمون بكفالة الاضطلاع بهذه العملية، التي تُعد أكبر عملية من عمليات الأمم المتحدة على الإطلاق، لا على نحو ناجح فحسب، بل بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة^{٣١}.

وصرح ممثل الصين بأن المجلس، الذي يشكّل الجهاز الرئيسي لصون السلام والأمن العالميين، يجب عليه أن يكفل امتثال مختلف الأطراف الكمبودية والبلدان المعنية على نحو تام لاتفاقات باريس، وأن يؤيد الجهود المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي يبذلها المجلس الوطني الأعلى. وأعرب عن أمله، في سياق اتخاذ القرار قيد النظر، في أن يتم وزع السلطة الانتقالية بأسرع ما يمكن، وفي أن يرى المجتمع الدولي عودة مبكرة لكمبوديا المستقلة والمسالمة والمحيدة وغير المنحازة للأسرة العالية. وأوضح أن من شأن هذا أن يسهم في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وفي العالم بأسره. وأكد أن ثمة ضرورة لقيام السلطة الانتقالية بالوفاء بمهامها بأكثر السبل اقتصاداً وفعالية، وذلك في ضوء ما يلاحظ من إعراب بلدان عديدة عن بالغ قلقها إزاء الزيادة السريعة في اتفاقات الأمم المتحدة على عمليات حفظ السلام. وقال أيضاً إنه يأمل في أن تقوم الأمانة العامة، لدى تنفيذ القرار، بإجراء مشاورات وثيقة مع أعضاء مجلس الأمن الدائمين وكافة البلدان المعنية^{٣٢}.

ولاحظ ممثل الاتحاد الروسي أن قرار إنشاء سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا يمثل بداية عملية من كبرى عمليات صون السلام في تاريخ الأمم المتحدة. وأوضح أنه يوافق تماماً على ما يراه الأمين العام من أن نجاح هذه العملية يتوقف، في المقام الأول، على درجة التعاون التي تبديها الأطراف الكمبودية، وشدد على أهمية الامتثال الصارم من قبل جميع الأطراف المعنية لروح ونص اتفاقات باريس. وذكر أنه يعتقد أن الأطراف الكمبودية سوف تتقيد بالتزاماتها، وأنها ستستجيب لنداء الأمين العام ومجلس الأمن فيما يتعلق بالنسريح الكامل لقواتها المسلحة. وأكد، شأنه شأن من سبقوه من المتكلمين، أن ثمة ضرورة لتنفيذ عمليات السلطة الانتقالية على أنجع وجه ممكن وبأكثر الطرق اقتصاداً. وذكر أن أحكام القرار المتعلقة بتقارير الأمين العام الدورية المقدمة إلى مجلس الأمن واستعراض خطة السلطة الانتقالية في ضوء التجربة القائمة تستهدف تحقيق هذا الهدف. وأعلن أن الوزع السريع، للسلطة الانتقالية من شأنه أن يتيح إجراء الانتخابات في كمبوديا في موعد لا يتجاوز أيار/مايو ١٩٩٣، كما ورد في القرار، وأن ثمة أهمية أكيدة لذلك. وأعرب عن اقتناع بلده بأن العملية القائمة في كمبوديا ستقدم، بفضل تأييد المجلس، دليلاً جديداً على أن الأمم المتحدة تمثل أداة فريدة للحفاظ على السلام الدولي، وأنه يمكن بمساعدتها حسم حتى النزاعات الطويلة الأجل على أساس المصالحة الوطنية ومسؤولية جميع الأطراف المعنية وكفالة الإعراب عن إرادة الشعب من خلال انتخابات حرة ديمقراطية^{٣٣}.

ورحّب رئيس المجلس، بوصفه ممثل الولايات المتحدة، بإنشاء سلطة الأمم المتحدة في كمبوديا، باعتبارها تشكل معلماً في تلك الجهود الشاقة التي بذلت على مدى سنوات عديدة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع

^{٣١} المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ - ١٨.

^{٣٢} المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ - ٢١.

^{٣٣} المرجع نفسه، الصفحتان ٢٣ - ٢٦.

ويؤكد المجلس من جديد أهمية تنفيذ اتفاقات باريس بالكامل وفي حينه. وينبغي المجلس على الجهود المبذولة في هذا الصدد من قبل الممثل الشخصي للأمين العام وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وهو يؤكد من جديد أن المجلس الوطني الأعلى برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك هو الهيئة الشرعية الوحيدة ومصدر السلطة الوحيد الذي تتجسد فيه، طوال الفترة الانتقالية، سيادة كمبوديا واستقلالها ووحدتها. وفي هذا الصدد، ينبغي تنفيذ الفرع الثالث من الجزء الأول من اتفاق التسوية السياسية الشاملة للنزاع الكمبودي في أقرب وقت ممكن. ويشدد المجلس على ضرورة بدء المرحلة الثانية من الترتيبات العسكرية في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢، على النحو المقرر وفقاً للاتفاقات. وفي هذا الصدد، يبحث المجلس الأمين العام على التعجيل بوزع قوة حفظ السلام التابعة لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وداخل البلد.

ويطلب المجلس إلى جميع الأطراف أن تتقيد تقديداً شديداً بالالتزامات التي قبلتها، بما فيها التعاون مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وهو يطلب على وجه التحديد من جميع الأطراف أن ترد بالإيجاب على آخر ما قدمته إليها السلطة المذكورة من مطالب للتعاون على تنفيذ الاتفاقات.

المقرر المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٩٩): القرار ٧٦٦ (١٩٩٢)

في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً خاصاً ثانياً عن الصعوبات التي تواجهها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في مجال تنفيذ اتفاقات باريس^{٣٦}. وصرح الأمين العام بأن المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار قد بدأت، على النحو المزمع، في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢. وأشار إلى أن ثلاثة من أطراف النزاع أعربت عن استعدادها للمشاركة في عملية التجميع والإيواء، ولكن حزب كمبوتشيا الديمقراطية واصل رفض إيواء أي من قواته. وذكر أن هذا الحزب قد تقاعس أيضاً عن اتخاذ عدد من التدابير الأخرى اللازمة لتنفيذ اتفاقات باريس، وتتضمن هذه التدابير منح السلطة الانتقالية من الوصول دون قيد، وتحديد حقوق الأعلام في المناطق التي يسيطر عليها، والامتناع عن ارتكاب مزيد من الانتهاكات لوقف إطلاق النار. وأشار إلى أن معالجة المخاوف التي أبدتها حزب كمبوتشيا الديمقراطية قد اقتضت تقديم "أقتراح للمناقشة" من قبل المشاركين في المؤتمر الوزاري الدولي المعني بإنعاش كمبوديا وتعميرها، الذي عُقد بطوكيو في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢. وأعلن أن السلطة الانتقالية قد اتخذت عدداً من الخطوات، علاوة على ذلك. وقد التقى الممثل الخاص للأمين العام بزعماء حزب كمبوتشيا الديمقراطية في مناسبات عديدة. ورغم هذا، فإن الحزب لم يستجيب لتلك المبادرات. ومن جراء ذلك، يلاحظ أن قدرة السلطة الانتقالية على الالتزام بالجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن كانت عرضة لمخاطر حمة. وفي إطار هذه الظروف، تبين للأمين العام أن ثمة مسارين محتملين للعمل: إما توقف العملية إلى حين اقتناع جميع الأطراف بالوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاقات باريس؛ وإما متابعة العملية، بما يبرز تصميم المجتمع الدولي على مساعدة الشعب الكمبودي في مساعده نحو السلام والاستقرار، وذلك بالرغم من عدم تعاون أحد الأحزاب. ومن منطلق الاقتناع بأن النهج الثاني هو أنسب النهجين، طلب الأمين العام إلى ممثله الخاص المضي على نحو حثيث، في عملية التجميع والإيواء، حيثما كان ذلك ممكناً، وبشكل حذر وانتقائي مع ذلك، وإيلاء اهتمام كبير لإقرار الأمن في الريف، والتركيز على المناطق التي لا توجد فيها مجاهمة عسكرية.

وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً خاصاً عن السلطة الانتقالية^{٣٧}. وذكر أن قائد العنصر العسكري للسلطة قد أعلن - في أعقاب تشاؤمه مع الأطراف الكمبودية الأربعة وحصوله على تأكيدات منها - بأن المرحلة الأولى لوقف إطلاق النار، والسارية منذ توقيع اتفاقات باريس، سوف تتبعها في ١٣ حزيران/يونيه المرحلة الثانية (مرحلة الإيواء المؤقت ونزع السلاح والتسريح). ومع هذا، وعقب هذا الإعلان، أصبح من الواضح أن أحد الأحزاب، وهو حزب كمبوتشيا الديمقراطية، لا ينهض بالتعاون اللازم. وهو لم يكن يتخذ الخطوات الضرورية لتمكينه من الوفاء بما قدمه من تأكيدات. وهو لم يوفر أي معلومات عن قواته كما لم يقدم معلومات عن أسلحته وذخائره ومعداته، التي كان من المقرر تخزينها على نحو مؤقت؛ وقد رفض تحقيق الوصول الكامل والتنقل الحر بالنسبة للسلطة؛ وذلك إلى جانب عدم تحديده لحقوق الأعلام في المناطق الخاضعة لسيطرته وقيامه بإعادة التلقيم في بعض المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، رأت السلطة الانتقالية أن هذا الحزب كان مسؤولاً عن عدد كبير من انتهاكات وقف إطلاق النار. ومن ثم، فقد أثير تساؤل بشأن ما إذا كان الموعد المقرر لتنفيذ الخطة الثانية لوقف إطلاق النار جديراً بالبقاء، حيث يعتمد بشكل حاسم على مدى تعاون جميع الأطراف. وقد استنتج الأمين العام، في أعقاب نظرة متأنية من جانبه، أنه ينبغي، على الرغم من عدم تعاون حزب كمبوتشيا الديمقراطية، أن تبدأ المرحلة الثانية في موعدها المقرر وهو ١٣ حزيران/يونيه، إذ أن أي تأخير ملموس في تنفيذ الجوانب العسكرية للخطة سوف يفضي إلى تبيد الرزح القائم، وكذلك إلى تعريض قدرة السلطة الانتقالية للأحطار فيما يتصل بقيامها بتنظيم وإدارة الانتخابات بحلول نيسان/أبريل أو أيار/مايو من عام ١٩٩٣. ومن المؤكد، مع ذلك، أن هذا قد يكون مجرد حل على المدى القصير، وأنه يجب بذل كافة الجهود من أجل حث حزب كمبوتشيا الديمقراطية على الانضمام لسائر الأطراف في مجال تنفيذ التسوية السياسية الشاملة. وقد يرغب مجلس الأمن في النظر بنفسه في ماهية الإجراء الذي يمكنه الاضطلاع به بلوغ هذا الهدف.

وفي الجلسة ٣٠٨٥ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢، أدرج مجلس الأمن، وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، التقرير الخاص المقدم من الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال هذا، قال الرئيس (بلجيكا) إنه قد أذن له، بعد مشاورات فيما بين أعضاء المجلس، بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٣٨}:

يشعر مجلس الأمن، بعد الاطلاع على تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، بقلق بالغ إزاء الصعوبات التي تواجهها السلطة لدى تنفيذ اتفاقات التسوية السياسية الشاملة للنزاع الكمبودي الموقعة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، عشية الانتقال إلى المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار. ويلاحظ المجلس، على وجه الخصوص، أنه خلال اجتماع المجلس الوطني الأعلى المعقود في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، لم يكن بوسع أحد الأطراف أن يسمح بإجراء ما يلزم من وزع لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في المناطق الخاضعة لسيطرته. ويعتقد المجلس أن أي تأخير يمكن أن يعرض عملية السلام برمتها للخطر، وهي العملية التي وافقت عليها جميع الأطراف الكمبودية تحت رعاية الأمم المتحدة ومؤتمر باريس.

^{٣٤} S/24090

^{٣٥} S/24091

^{٣٦} S/24286

التي ترمي إلى إقناع هذا الحزب بالتحرك بشكل عاجل إلى المرحلة الثانية، ولا سيما إذا كانت هذه الجهود قائمة من قبل البلدان الواقعة في المنطقة. وزعماء هذا الحزب لن يكسبوا شيئاً، بل سيخسرون الكثير، من جراء استمرارهم في عرقلة عملية السلام. وليس بوسع المجتمع الدولي أن ينتظرهم دون حدود، ومن الواجب عليه أن يكون مستعداً لتنفيذ اتفاقات باريس معهم أو بدونهم. وكما جاء في مشروع القرار، يراعى أن المساعدة الإنمائية لكمبوديا لن تفيد سوى تلك الأطراف المتعاونة مع السلطة الانتقالية. أما الانتخابات الحرة النزيفة فيما بين الأطراف الملتزمة بالعملية برمتها، فإنها سوف تُجرى في موعدها المقرر، كما ستستخدم جميع الخطوات اللازمة لكفالة صلاحية حكومة وطنية جديدة^{٤١}.

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن أمله في إمكانية التعجيل بتلك العملية التي بدأتها السلطة الانتقالية، والتي تتمثل في الاضطلاع بمراقبة الهياكل الأساسية في كمبوديا من أجل كفالة بيئة سياسية محايدة من شأنها أن تفضي إلى انتخابات حرة نزيفة، مما طوّل به في مشروع القرار، وثمة أمل أيضاً في أن تؤدي هذه العملية إلى إقناع حزب كمبودتشيا الديمقراطية بتطبيق اتفاقات باريس بكاملها. وناشد المجتمع الدولي أن يكفل التنفيذ الناجح للتسوية السياسية الشاملة، كما حث بصفة خاصة تلك الدول المتاخمة لكمبوديا على الوفاء بالتزاماتها الواردة في هذه الاتفاقات. وأشار إلى أنه لا يمكن لأي طرف يعرقل عملية السلام أن يتوقع منطقياً الاستفادة من تدفق الأموال الدولية التي أعلن التبرع بها من أجل إصلاح كمبوديا. وصرح، في نهاية المطاف، بأن السلطة الانتقالية ينبغي لها مواصلة جهودها لضمان تنفيذ خطة التسوية وللاضطلاع أيضاً، في المقام الأول، بكفالة إجراء انتخابات حرة نزيفة على النحو المزمع، في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٣^{٤٢}.

وأصر ممثل الاتحاد الروسي على أن عملية السلطة الانتقالية يجري الاضطلاع بها لصالح الشعب الكمبودي بأسره، ومن ثم، فإنه يجب تنفيذها بحزم في سياق اتفاقات باريس. وأوضح أن أية مشاكل أو شواغل قد تنشأ لدى أيّ طرف من الأطراف المعنية ينبغي لها أن تعالج وفقاً للخطة المقررة واتفاقات باريس، من خلال زيادة تعزيز التعاون بين المجلس الوطني الأعلى والسلطة الانتقالية. وقال إن مشروع القرار قيد النظر يؤكد بحق عدم وجود بديل للتسوية السياسية والمصالحة الوطنية إلا بناءً على تلك الاتفاقات، وإن المجلس قد عقد العزم على إتمام هذه العملية وعلى مواصلة مهمة إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز أيار/مايو ١٩٩٣. وليس من حق أيّ من الأطراف الكمبودية أن يعرقل عملية السلام. وأعلن أن الاتحاد الروسي يؤيد، بالتالي، ما ذكره الأمين العام من أنه يعتزم مواصلة الاضطلاع بهذه العملية، إلى جانب بذل جهود مستمرة من أجل إقناع حزب كمبودتشيا الديمقراطية بالانضمام إلى المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار والتعاون مع السلطة الانتقالية وسائر الأحزاب الثلاثة^{٤٣}.

وأعرب المتحدثون الآخرون عن شعورهم بالقلق إزاء ما يتخذ أحد الأطراف من موقف لا يتسم بالتعاون؛ وطالبوا جميع الأطراف بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات باريس وبالاضطلاع بالتعاون مع السلطة الانتقالية

وحذر الأمين العام، رغم ذلك، من أن هذه العملية لا يمكن لها الاستمرار دون حدود في ضوء تعاون ثلاثة فقط من الأطراف المعنية. واحتتم الأمين العام كلامه قائلاً إن ثمة حاجة لمعالجة القضايا الرئيسية التالية: كيفية إقناع حزب كمبودتشيا الديمقراطية بالامتثال للالتزامات في إطار اتفاقات باريس؛ وكيفية تأكيد تصميم المجتمع الدولي على تنفيذ الاتفاقات وفقاً للجدول الزمني المحدد في خطة التنفيذ؛ وكيفية الحصول على التأييد الكامل والفعال للأطراف الموقعة على اتفاقات باريس فيما يتصل بما تبذله السلطة الانتقالية من جهود بهدف الاضطلاع بولايتها.

وفي الجلسة ٣٠٩٩ المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢، ووفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات سابقة، أدرج المجلس التقرير الخاص الثاني للأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، لفت الرئيس (الرأس الأخضر) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد سبق إعداده في مشاورات سابقة^{٣٧}، إلى جانب تنقيح شفوئين للنص ذي الصلة في صيغته المؤقتة^{٣٨}.

وتحدث ممثل فرنسا قبل التصويت، فأدان ذلك الموقف المعوق الذي يتخذه حزب كمبودتشيا الديمقراطية، وهو موقف لا يعرض للخطر المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار فحسب ولكن أيضاً التسوية السياسية الشاملة للنزاع الكمبودي. وأشار إلى أن هذه التسوية قد جاءت نتيجة عملية تميزت بمراعاة آراء جميع الأطراف، مما أفضى إلى الإتيان بحل توافقي نهائي في صيغة اتفاقات باريس. ولدى توقيع الاتفاقات، التزمت جميع الأطراف بتطبيقها دون أيّ تحفظ. ولا يمكن لأي فريق أن ينتحل نفسه حق مقاطعة تنفيذها في منتصف الطريق. أما الصعوبات المتعلقة بتناول التظلمات ذات الأساس السليم والمقدمة من أيّ طرف من الأطراف، فيمكن التغلب عليها من خلال الحوار بين المجلس الوطني الأعلى وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. ويوجد أمام المجلس مشروع قرار يتسم بالحرز وحسن التوازن، ويعرب بوضوح عن إدانة المجلس لذلك الموقف المعرقل الذي يتخذه حزب كمبودتشيا الديمقراطية. ويرجى من المجلس اعتماد مشروع القرار هذا بالإجماع، مع إبلاغ الرسالة التي يتضمنها بصورة عاجلة. وإذا لم يكن الحال على هذا النحو، فإنه ينبغي إخطار المجلس بهذه القضية مرة أخرى من قبل الأمين العام، وعلى المجلس اتخاذ التدابير الضرورية للمضي في تنفيذ اتفاقات باريس^{٣٩}.

وشدّد ممثل الصين على أن من واجب جميع الأطراف الموقعة على اتفاقات باريس الالتزام بتنفيذ أحكامها بشكل صارم وبأسلوب شامل ومتوازن. ولا بد أن تظهر أثناء تنفيذ تلك الاتفاقات، خلافات في الآراء، ومن المتعين أن تحل هذه الخلافات على نحو سليم من قبل المجلس الوطني الأعلى وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية من خلال التشاور والحوار^{٤٠}.

وأعلن ممثل الولايات المتحدة أن بلده سوف يصوت لصالح مشروع القرار، فهو لا يزال يشعر ببالغ القلق إزاء عدم وفاء حزب كمبودتشيا الديمقراطية بالتزاماته بموجب اتفاقات باريس. وأكد أن ثمة أهمية لتلك الجهود

^{٣٧} S/24320.

^{٣٨} للاطلاع على التنقيح الشفويين لمشروع القرار، انظر الوثيقة: S/PV.3099،

صفحة ٢.

^{٣٩} S/PV.3099، الصفحات ٣ - ٦.

^{٤٠} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و٨.

^{٤١} المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و١٣.

^{٤٢} المرجع نفسه، الصفحات ١٣ - ١٥.

^{٤٣} المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و١٧.

- ٥ - يطالب جميع الأطراف بأن تحترم الطبيعة السلمية لمهمة السلطة وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمن جميع أفراد الأمم المتحدة؛
- ٦ - بحث جميع الأطراف على التعاون مع السلطة في إذاعة المعلومات التي تساعد على تنفيذ اتفاقات باريس؛
- ٧ - يعرب عن استيائه بشدة إزاء استمرار رفض أحد الأطراف للسماح بالقيام بالوزع اللازم لجميع عناصر السلطة في المناطق الخاضعة لسيطرتها لتمكين السلطة من الاضطلاع بمهامها الكاملة في تنفيذ اتفاقات باريس؛
- ٨ - بحث جميع الدول، وبصفة خاصة البلدان المجاورة، على تقديم المساعدة إلى السلطة لضمان تنفيذ اتفاقات باريس تنفيذاً فعلياً؛
- ٩ - يوافق على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لكंबوديا لمواصلة تنفيذ الاتفاقات برغم الصعوبات؛
- ١٠ - يدعو بصفة خاصة الأمين العام ومثله الخاص للتعجيل بوزع العناصر المدنية للسلطة، ولا سيما العنصر المكلف بالإشراف على الهياكل الإدارية القائمة أو إدارتها؛
- ١١ - يطالب الحزب الذي لم يسمح بوزع السلطة في المناطق الخاضعة لسيطرتها بأن يفعل ذلك دون إبطاء، وأن ينفذ المرحلة الثانية من الخطة تنفيذاً كاملاً، فضلاً عن الجوانب الأخرى لاتفاقات باريس؛
- ١٢ - يطلب إلى الأمين العام ومثله الخاص أن يكفلاً ألا يستفيد من المساعدات الدولية المقدمة لإنعاش وتعمير كंबوديا من الآن فصاعداً سوى الأطراف التي تفي بالتزاماتها. بموجب اتفاقات باريس وتتعاون تعاوناً تاماً مع السلطة؛
- ١٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

المقرر المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٢٤): القرار ٧٨٣ (١٩٩٢)

في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وعملاً بالقرار ٧٤٥ (١٩٩٢)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريره المرحلي الثاني عن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كंबوديا^{٤٥}. وأبلغ أن السلطة تكاد في ذلك الوقت أن تكون موزعة بصورة تامة في جميع أنحاء إقليم كंबوديا تقريباً، وأن البعثة تتقدم تقدماً حثيثاً نحو تحقيق أهدافها منذ بدايتها من ستة أشهر مضت، وذلك على الرغم من العقبات المترتبة على استمرار حزب كंबوتشيا الديمقراطية في رفض المشاركة على نحو كامل في عملية السلام. وقال إنه لا يزال بالتالي عاقد العزم على إجراء العملية الانتخابية وفقاً للجدول الزمني الوارد في خطة التنفيذ^{٤٦}. وأضاف أنه يرى أن زيادة عدد نقاط التفتيش داخل البلد وعلى طول حدوده مع البلدان المجاورة قد يكون ضرورياً بهدف التحقق من انسحاب القوات الأجنبية ووقف المساعدة العسكرية الخارجية المقدمة للأطراف الكंबودية، وذلك وفقاً لاتفاقات باريس^{٤٧}. وأكد الأمين العام، مع هذا، أن استمرار حزب كंबوتشيا الديمقراطية في عدم التقيد بالتزاماته الواردة في الاتفاقات لا يزال يعوق تنفيذ هذه الاتفاقات، وأوضح أنه يرغب في اتخاذ المزيد من الإجراءات لإفهام الأطراف ذات الصلة أن المجتمع الدولي عاقد العزم على المضي قدماً في الاضطلاع بالتنسيقية. وأشار أيضاً إلى أنه ينوي القيام^{٤٨}، رهناً

فيما يتصل بتنفيذ ولايتها، وأعلنوا تأييدهم لما أفصح عنه الأمين العام من اعترامه الاستمرار في عملية التنفيذ على الرغم من الصعاب القائمة^{٤٩}.

وبعد ذلك، طرح الرئيس مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا وفي قالبه المؤقت، للتصويت. وقد اتخذ بالإجماع بوصفه القرار ٧٦٦ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكّد من جديد قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و٧١٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و٧٢٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و٧٤٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢،

إذ يشير إلى البيان الذي أصدره رئيس المجلس في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢، وإذ يشير أيضاً إلى أن أية صعوبة تنشأ في تنفيذ اتفاقات باريس المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كंबوديا والموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ينبغي تسويتها عن طريق التشاور الوثيق بين المجلس الوطني الأعلى في كंबوديا وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كंबوديا ويجب ألا يسمح لها بأن تقوض مبادئ هذه الاتفاقات، أو أن تؤخر الجدول الزمني لتنفيذها،

وإذ يحيط علماً بالتقرير الخاص الثاني للأمين العام المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ عن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كंबوديا، وبصفة خاصة بأن الحزب الشعبي الكंबودي والجهة الوطنية المتحدة لكंबوديا المستقلة والمحيدة والمسالمة والمتعونة، ووجهة التحرير الوطنية لشعب الخمير قد اتفقت على المضي قدماً في تنفيذ المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار على النحو الوارد في المرفق ٢ من الاتفاق بشأن تسوية سياسية شاملة للنزاع في كंबوديا وأن حزب كंबوتشيا الديمقراطية قد رفض حتى الآن أن يفعل ذلك،

وإذ يحيط علماً أيضاً بإعلان طوكيو بشأن عملية السلام في كंबوديا الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢، والجهود الأخرى التي بذلت هناك من جانب البلدان والأطراف المعنية من أجل تنفيذ اتفاقات باريس،

١ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء الصعوبات التي صادفتها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كंबوديا في تنفيذ اتفاقات باريس المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كंबوديا والموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١؛

٢ - يشدّد على أن الموقعين على اتفاقات باريس مقيدون بجميع الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بموجبها؛

٣ - يعرب عن استيائه إزاء استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار ويحث جميع الأطراف على وقف جميع الأعمال الحربية فوراً، والتعاون بصورة كاملة مع السلطة في تحديد جميع حقول الألغام، والامتناع عن القيام بأي زرع أو نقل أو أي عمل آخر يقصد به توسيع نطاق الإقليم الذي يخضع لسيطرتها أو يمكن أن يؤدي إلى تجدد القتال؛

٤ - يؤكّد من جديد الالتزام الصارم للمجتمع الدولي بالعملية التي يمكن للسلطة بموجبها، فيما تقوم به بحرية من عمليات في جميع أنحاء كंबوديا على النحو المأذون به بموجب اتفاقات باريس، أن تتحقق من رحيل جميع القوات الأجنبية وضمان التنفيذ الكامل للاتفاقات؛

^{٤٥} S/24578.

^{٤٦} المرجع نفسه، الفقرة ٦٦.

^{٤٧} المرجع نفسه، الفقرة ٦٧.

^{٤٨} المرجع نفسه، الفقرة ٧٠.

^{٤٩} للاطلاع على البيانات ذات الصلة، انظر: S/PV.3099، الصفحتان ٩ و ١٠ (النمسا)؛ والصفحة ١١ (اليابان)؛ والصفحة ١٨ بلجيكا؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (هنغاريا)؛ والصفحتان ٢١ - ٢٣ (الهند)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (فرنزويلا)؛ والصفحة ٢٤ (الرأس الأخضر).

وإذ يعرب عن التقدير للدول والمؤسسات المالية الدولية التي أعلنت خلال مؤتمر طوكيو الوزاري المعني بالتعمير والإصلاح في كمبوديا الذي عُقد في ٢٠ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن مساهمات مالية لتعمير كمبوديا وإعادة تأهيلها،
وإذ يعرب عن امتنانه للحكومتين تايلند واليابان لجهودهما من أجل إيجاد حلول للمشاكل الراهنة المتصلة بتنفيذ اتفاقات باريس،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه للصعوبات التي تواجهها السلطة الانتقالية وخاصة بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية السائدة في كمبوديا،

١ - يوافق على التقرير المرحلي الثاني للأمين العام المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا؛

٢ - يؤكد أن العملية الانتخابية سوف تتم، وفقاً للفقرة ٦٦ من التقرير، حسب الجدول الزمني المحدد في خطة التنفيذ، وأن انتخابات جمعية تأسيسية سوف تعقد بالتالي في موعد لا يتجاوز أيار/مايو ١٩٩٣؛

٣ - يؤيد ما ورد في الفقرة ٦٧ من التقرير من عزم الأمين العام إنشاء نقاط مراقبة داخل البلد وعلى طول حدوده مع البلدان المجاورة؛

٤ - يعرب عن امتنانه للأمين العام ومثله الخاص لما قاما به من جهود وكذلك للدول الأعضاء التي تعاونت مع السلطة الانتقالية لحل الصعوبات التي واجهتها ويحث جميع الدول، ولا سيما البلدان المجاورة، لتوفير المساعدة للسلطة الانتقالية لكفالة التنفيذ الفعال لاتفاقات باريس؛

٥ - يشجب عدم وفاء حزب كمبودشيا الديمقراطية حتى الآن بالتزاماته تجاهلاً منه للالتزامات الملقاة على عاتقه وللطلبات والمطالب الواردة في القرار ٧٦٦ (١٩٩٢)؛

٦ - يطالب بأن يفني الحزب المذكور في الفقرة ٥ بالتزاماته على الفور بموجب اتفاقات باريس، وأن يسهّل دون إبطاء انتشار السلطة الانتقالية بالكامل في المناطق الواقعة تحت سيطرته، وأن ينفذ بالكامل المرحلة الثانية من الخطة، ولا سيما الإيواء والتسريح، وكذلك الجوانب الأخرى من اتفاقات باريس، آخذاً في الحسبان أن جميع الأطراف في كمبوديا تتحمل نفس الالتزامات تنفيذاً لاتفاقات باريس؛

٧ - يطالب باحترام وقف إطلاق النار احتراماً كاملاً، ويدعو جميع الأطراف في كمبوديا للتعاون على نحو كامل مع السلطة الانتقالية لتحديد مواقع حقول الألغام والامتناع عن القيام بأي نشاط يهدف إلى توسيع رقعة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، ويطالب كذلك بأن تسهل هذه الأطراف تحقيقات السلطة الانتقالية في التقارير المتعلقة بالقوات الأجنبية والمساعدات الأجنبية وانتهكات وقف إطلاق النار داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرتها؛

٨ - يكرر مطالباته بأن تتخذ جميع الأطراف التدابير اللازمة لكفالة سلامة وأمن جميع الأفراد التابعين للأمم المتحدة وأن تمتنع عن تهديدهم أو استعمال العنف ضدهم بأي شكل من الأشكال؛

٩ - يؤكد، وفقاً لأحكام المادة ١٢ من الاتفاق المتعلق بالتسوية السياسية الشاملة للنزاع الكمبودي، أهمية إجراء الانتخابات في مناخ سياسي محايد، ويشجع الأمين العام ومثله الخاص على مواصلة جهودهما لتهيئة هذا المناخ ويطلب، في هذا السياق، بوجه خاص، أن يتم دون إبطاء إنشاء مرفق البث الإذاعي التابع للسلطة الانتقالية بحيث يغطي الأراضي الكمبودية بأسرها؛

١٠ - يشجع الأمين العام ومثله الخاص على الاستفادة بالكامل من جميع الإمكانيات التي تتيحها ولاية السلطة الانتقالية، بما في ذلك الفقرة ٥ (ب) من الفرع باء من المرفق ١ لاتفاقات باريس لرفع كفاءة الشرطة المدنية الموجودة في حل المشاكل المترابطة والمتعلقة بصون القانون والنظام في كمبوديا؛

بموافقة مجلس الأمن، بمطالبة الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس بالاضطلاع، في غضون فترة زمنية محددة، بإجراء مشاورات في إطار المادة ٢٩ من اتفاقات باريس، وذلك بهدف إيجاد مخرج من المأزق، أو إذا ما تعذر ذلك، استكشاف الخطوات الملزمة لضمان تحقيق الأهداف الأساسية لهذه الاتفاقات.

وفي الجلسة ٣١٢٤ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ووفقاً للتفاهم الذي تحقق في مشاورات سابقة، أدرج المجلس التقرير المرحلي الثاني للأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، لفت الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد سبق إعداده خلال مشاوراته السابقة^٩. وعقب ذلك، طرح مشروع القرار للتصويت واتخذ بالإجماع بوصفه القرار ٧٨٣ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و٧١٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و٧٢٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و٧٤٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٢، و٧٦٦ (١٩٩٢) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢،

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢،

وإذ يشير أيضاً إلى الإعلان المتعلق بعملية السلام في كمبوديا الصادر في طوكيو بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢،

وإذ يعرب عن تقديره لسمو الأمير نوردوم سيهانوك رئيس المجلس الوطني الأعلى على جهوده المبذولة لإعادة السلام والوحدة الوطنية إلى كمبوديا،

وإذ يحيط علماً بالتعاون الذي حظيت به السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا من جانب كل من الأطراف، دولة كمبوديا والجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة وجبهة التحرير الوطنية لشعب الخمير، وبحقيقة أن حزب كمبودشيا الديمقراطية ما زال متخلفاً عن الوفاء بالالتزامات التي أخذها على عاتقه عندما وقّع اتفاقات باريس، على نحو ما هو مبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة إتاحة سبل الوصول أمام السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا بالكامل ودون أي قيود إلى المناطق التي يسيطر عليها كل من الأطراف،

وإذ يرحب بإبجازات السلطة الانتقالية في تنفيذ اتفاقات باريس بشأن جملة أمور منها الانتشار العسكري في جميع أنحاء البلد تقريباً، وإصدار قانون الانتخابات، والتسجيل المؤقت للأحزاب السياسية، وبدء تسجيل الناخبين، وسلامة إعادة ما يزيد على ١٥٠.٠٠٠ لاجئ إلى وطنهم، والتقدم في برامج ومشاريع إعادة التأهيل والحملة المؤيدة لاحترام حقوق الإنسان،

وإذ يرحب بانضمام المجلس الوطني الأعلى إلى عدد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان،

وإذ يرحب أيضاً بالتقدم الذي أحرزته السلطة الانتقالية في تعزيز الإشراف والمراقبة على الهياكل الإدارية على نحو ما ورد في اتفاقات باريس، وإذ يقر بأهمية هذا الجزء من ولاية السلطة الانتقالية،

وإذ يرحب كذلك بحقيقة أن المجلس الوطني الأعلى يعمل طبقاً لاتفاقات باريس،

بالصبر. أما الأمر الثاني فإنه يتصل بما إذا كان ينبغي المضي في تنفيذ أكبر قدر ممكن من اتفاقات باريس، في سياق الجدول الزمني الذي يطالب بإجراء الانتخابات بحلول أيار/مايو ١٩٩٣، وذلك على الرغم من عدم تعاون حزب كمبوتشيا الديمقراطية. وبعد النظر في هذين البديلين، كانت ثمة موافقة على ما ارتأه الرئيسان المشاركان من أن تنفيذ عملية السلام جدير بالاستمرار، وأن الجدول الزمني المحدد للانتخابات حري بالبقاء. ومع هذا، فسوف تكون هناك بالتأكيد نتائج لاستمرار حزب كمبوتشيا الديمقراطية في عدم التعاون، فالانتخابات سوف تُجرى في نفس الوقت الذي لا تزال توجد فيه تعبة لجزء كبير من القوات المسلحة للأطراف الكمبودية، كما أن السكان الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة حزب كمبوتشيا الديمقراطية قد لا تُتاح أمامهم فرصة ممارسة حقوقهم في التسجيل والتصويت. وفي ضوء وقف عملية الإيواء والتسريح، كانت هناك موافقة على ما أوصى به الممثل الخاص للأمين العام من أن تقوم السلطة الانتقالية بتعديل وزع عنصرها العسكري، وذلك من أجل تشجيع وجود إحساس عام بالأمن فيما بين السكان الكمبوديين، فضلاً عن تعزيز قدرة السلطة على حماية عملية تسجيل الناخبين والاقتراع، ولا سيما في المناطق النائية أو غير الآمنة. وقد اقترح، بالتالي، أن يُحفظ بالمستوى الحالي للوزع إلى حين إجراء الانتخابات. ومن المأمول فيه، في النهاية، أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ تدابير من شأنها أن تيسر من مهمة السلطة الانتقالية، وأن تقنع الأطراف المعنية بأن المجتمع الدولي عازمٌ بكل حزم على كفالة تحقيق الأهداف الرئيسية لاتفاقات باريس.

وفي الجلسة ٣١٤٣ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات سابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب اعتماد جدول الأعمال، لفت الرئيس (هنغاريا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان.^{٥١}

وأدلى ممثل الصين بكلمة قبل التصويت أكد فيها موقف حكومته الدائم، القائل بأن المشاكل التي تواجهها لدى تنفيذ اتفاقات باريس ينبغي تسويتها بطريقة حازمة تتسم بالصبر من خلال الحوار والتشاور. وأوضح أن بلده سيمتنع متعمداً عن التصويت على مشروع القرار، وأضاف أن وفده وإن كان يوافق على بعض العناصر الواردة في مشروع القرار، فإنه يرى مع هذا، أن تلك العناصر المتصلة بالجزءات وإجراء انتخابات لا تشترك فيها سوى ثلاثة أحزاب فقط تتعارض مع اتفاقات باريس. وبيّن أن وفده لا يؤيد فرض جزاءات من شأنها أن تزيد من الخلافات، وأن تقضي أيضاً إلى احتمال إيجاد مشاكل معقدة جديدة في الحالة الكمبودية. وعلاوة على هذا، فإن اتفاقات باريس تنص على أنه ينبغي احترام سيادة الدول التي قد تتأثر بهذه التدابير، كما ينبغي مراعاة آرائها. وأعلن أن الصين تشعر أيضاً بالقلق إزاء العواقب الضارة المحتملة التي قد تترتب على انتخابات تشمل ثلاثة أحزاب فقط.^{٥٢}

وبعد ذلك، طُرح مشروع القرار للتصويت، وأُخذ بأغلبية ١٤ صوتاً، ضد لا شيء، مع امتناع عضو واحد (الصين) عن التصويت، وأصبح بذلك القرار ٧٩٢ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

١١ - يدعو الدول والمؤسسات المالية الدولية إلى أن تعمل في أقرب وقت ممكن على توفير المساهمات التي أعلنتها بالفعل خلال مؤتمر طوكيو الوزاري المعني بالإصلاح والتعمير في كمبوديا المعقود في ٢٠ و٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بحيث تعطى الأولوية للمساهمات التي تعطي أثراً سريعاً؛

١٢ - يدعو حكومتَي تايلند واليابان إلى أن تواصلوا، بالتعاون مع الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس بكمبوديا، وبالتشاور مع آخرين حسب الاقتضاء، ما تبدلانه من جهود لإيجاد حلول للمشاكل الراهنة المتعلقة بتنفيذ اتفاقات باريس، وإلى أن تفيدا الأمين العام ورئيسي مؤتمر باريس بحلول يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ عن حصيلة هذه الجهود؛

١٣ - يدعو الأمين العام إلى أن يطلب، وفقاً للاعتراف العرب عنه في الفقرة ٧٠ من تقريره، إلى الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس المبادرة فور استلامهما التقرير المشار إليه في الفقرة ١٢ من هذا القرار بإجراء مشاورات ملائمة بهدف تنفيذ عملية السلام تنفيذاً كاملاً؛

١٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، ويتعهد، في حالة عدم التغلب على الصعوبات الحالية، بأن ينظر فيما يلزم اتخاذه من خطوات أخرى ملائمة لكفالة تحقيق الأهداف الأساسية لاتفاقات باريس؛

١٥ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٤٣): القرار ٧٩٢ (١٩٩٢)

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريره عن تنفيذ القرار ٧٨٣ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.^{٥٣} وأعرب عن أسفه لأن الجهود التي اضطلع بها، على نحو متعاقب، من جانب اليابان وتايلند، وكذلك من جانب الرئيسين المشاركين لمؤتمر باريس، لم تقنع حزب كمبوتشيا الديمقراطية بالوفاء بالتزاماته الواردة في اتفاقات باريس. وأبلغ أن الصعوبات التي برزت لدى تنفيذ المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار قد أدت بالفعل إلى وقف عملية الإيواء ونزع السلاح والتسريح، وإن كانت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا قد استمرت في تحقيق تقدم مطرد فيما يتصل بالاضطلاع بالناوحي الأخرى من ولايتها. وقال إنه لا يزال يساوره القلق، مع هذا، بشأن الحالة العسكرية في البلد: فانتهاكات وقف إطلاق النار قد تزايدت، وكان هناك ارتفاع أيضاً في عدد الاعتداءات على موظفي السلطة الانتقالية وطائراتها العمودية. وأعلن أنه يشاطر الرئيسين المشاركين في رأيهما القائل بأن إجراء انتخابات رئاسية من شأنه أن يساهم في عملية المصالحة الوطنية، وأن يساعد أيضاً على تعزيز مناخ الاستقرار. وأوضح أنه قد طلب إلى ممثله الخاص، بالتالي، أن يضع خططاً طارئة فيما يتعلق بتنظيم وإجراء انتخابات من هذا القبيل من جانب السلطة الانتقالية، على أن يكون من المفهوم أن هذه المسألة تتطلب تفويضاً من مجلس الأمن وتوفيراً لموارد جديدة. ولاحظ أن الحالة الراهنة تعرض على المجلس أمرين صعبين. وأولهما يتعلق بمهية الإجراءات الإضافي الذي ينبغي اتخاذه من أجل إقناع حزب كمبوتشيا الديمقراطية بالامتثال للالتزاماته في سياق اتفاقات باريس. وليس من الموصى به، في هذه المرحلة، أن تتخذ تدابير محددة لإكراه هذا الحزب على الوفاء بالتزاماته، ولا يزال هناك أمل في انتهاج دبلوماسية تتسم

^{٥١} S/24865.

^{٥٢} S/PV.3143، الصفحة ٤.

^{٥٣} S/24800.

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠،
٧١٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ٧١٨ (١٩٩١)
المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ و٧٢٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٨ كانون الثاني/
يناير ١٩٩٢، ٧٤٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢، ٧٦٦ (١٩٩٢)
المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢، و٧٨٣ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر
١٩٩٢،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
والمعلق بتنفيذ القرار ٧٨٣ (١٩٩٢)،

وإذ يشيد بصاحب السمو الملكي الأمير نوردوم سيهانوك، رئيس المجلس
الوطني الأعلى، لجهوده المتواصلة لاستعادة السلام والوحدة الوطنية في كمبوديا،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بتنفيذ اتفاقات التسوية السياسية الشاملة للنزاع
الكمبودي والموقعة بباريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وتصميمه على
المحافظة على الجدول الزمني لتنفيذ عملية السلام، المؤدي إلى إجراء انتخابات
الجمعية التأسيسية في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٣، واعتماد دستور وتشكيل
حكومة كمبودية جديدة بعد ذلك،

وإذ يسلم بضرورة أن تستمر جميع الأطراف الكمبودية والدول المعنية والأمين
العام في إجراء حوار عن كذب من أجل تنفيذ عملية السلام بفعالية،

وإذ يشير إلى أن لجميع الكمبوديين، وفقاً للمادة ١٢ من الاتفاق المتعلق بالتسوية
السياسية الشاملة لنزاع كمبوديا، الحق في تقرير مستقبلهم السياسي عن طريق إجراء
انتخابات حرة ونزيهة لإنشاء جمعية تأسيسية، وإلى أن الأحزاب السياسية الراغبة في
الاشتراك في الانتخابات يمكن تشكيلها وفقاً للمفردة ٥ من المرفق ٣ من الاتفاق،

وإذ يلاحظ المناقشة التي أجراها أثناء المشاورات المعقودة في بيجين يومي
٧ و٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الرئيس المشارك للمؤتمر بباريس بشأن إجراء
انتخابات للرئاسة، وآراء الرئيسين التي شاركهما فيها الأمين العام بأن إجراء تلك
الانتخابات يمكن أن يساهم في عملية المصالحة الوطنية ويساعد في تعزيز مناخ
الاستقرار في كمبوديا؛

وإذ يرحب بإنجازات الممثل الخاص للأمين العام والسلطة الانتقالية للأمم المتحدة
في كمبوديا في تنفيذ اتفاقات باريس،

وإذ يرحب بوجه خاص بالتقدم الجيد المحرز في تسجيل الناخبين،

وإذ يرحب أيضاً بجهود السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا لتعزيز علاقتها
بالمجلس الوطني الأعلى وإشرافها على الهياكل الإدارية القائمة ومراقبتها لها، في جملة
أمر، لضمان الاتفاق على أوسع نطاق ممكن على الأنظمة الأساسية للانتخابات،
والموارد الطبيعية، والتعمير، والتراث الوطني، وحقوق الإنسان، وعلى العلاقات مع
المؤسسات المالية الدولية، وعلى مسألة المقيمين الأجانب والمهاجرين،

وإذ يلاحظ أيضاً الجهود التي تبذلها السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا
لمعالجة المخاوف التي أثارها حزب كمبوتشيا الديمقراطية، بما في ذلك اتخاذ خطوات
التحقق من انسحاب جميع القوات الأجنبية، والمستشارين والأفراد العسكريين من
كمبوديا، والتعاون بصورة وثيقة بين السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا
والمجلس الوطني الأعلى بوصفه تجسيدا للسيادة الكمبودية، وإنشاء لجان استشارية
تقنية لإسداء المشورة للمجلس الوطني الأعلى وللسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في
كمبوديا، وبسط إشراف السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا على المجالات
الإدارية الرئيسية الخمسة المنوطة بها في اتفاقات باريس ومراقبتها في المناطق التي تصل
إليها السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، وإنشاء أفرقة عاملة في هذه المناطق
لمكين الأطراف من أن تشترك في الأنشطة التي تضطلع بها السلطة الانتقالية للأمم
المتحدة في كمبوديا في هذه المجالات الرئيسية الخمسة وأن تحيط علماً بها،

وإذ يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها تايلند واليابان لإيجاد حلول للمشاكل
الراهنة المتعلقة بتنفيذ اتفاقات باريس،

وإذ يعرب أيضاً عن تقديره للجهود التي يبذلها الرئيس المشارك للمؤتمر
باريس، في المشاورات التي تجري مع جميع الأطراف عملاً بالقرار ٧٨٣ (١٩٩٢)
لإيجاد سبيل لتنفيذ اتفاقات باريس تنفيذاً كاملاً،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم وفاء حزب كمبوتشيا الديمقراطية بالتزاماته بموجب
اتفاقات باريس، وبخاصة فيما يتعلق بإتاحة سبل وصول السلطة الانتقالية للأمم المتحدة
في كمبوديا دون قيود إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حزب كمبوتشيا الديمقراطية
لتسجيل الناخبين ولتحقيق الأغراض الأخرى للاتفاقات وفيما يتعلق بتطبيق المرحلة
الثانية من وقف إطلاق النار بشأن إيواء قواته في الشكنات وتسريحها،

وإذ يعرب عن استيائه لانتهاكات وقف إطلاق النار التي حدثت في الآونة
الأخيرة وما ترتبه من آثار على حالة الأمن في كمبوديا، وإذ يؤكد أهمية المحافظة على
وقف إطلاق النار وإذ يدعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد،

وإذ يدين المحمات التي شنت ضد السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا،
وبخاصة إطلاق النار في الآونة الأخيرة على الطائرات العمودية التابعة للسلطة
الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، وعلى موظفي تسجيل الناخبين،

وإذ يساوره القلق للحالة الاقتصادية في كمبوديا وأثرها على تنفيذ اتفاقات
باريس،

١ - يؤيد تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بشأن
تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٨٣ (١٩٩٢)؛

٢ - يؤكد أن انتخابات إنشاء جمعية تأسيسية في كمبوديا ستجري في موعد
لا يتجاوز شهر أيار/مايو ١٩٩٣؛

٣ - يحيط علماً بقرار الأمين العام بتوجيه ممثله الخاص لوضع خطط طوارئ
لقيام السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا بتنظيم وإجراء انتخابات للرئاسة،
وإذ يشير علاوة على هذا إلى أنه يجب أن يكون إجراء تلك الانتخابات مقترناً
بإجراء الانتخابات المخططة لإنشاء جمعية تأسيسية، يطلب إلى الأمين العام أن يقدم
أي توصيات لعقد هذه الانتخابات إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار في الموضوع؛

٤ - يدعو جميع الأطراف الكمبودية إلى أن تتعاون وتعاوناً تاماً مع السلطة
الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا لتهيئة جو سياسي محايد لإجراء انتخابات حرة
ونزيهة ومنع المضايقات، والتخويف والعنف السياسي؛

٥ - يقرر أن تشرع السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا في الأعمال
التحضيرية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٣ في
جميع مناطق كمبوديا التي تصل إليها السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا
بصورة كاملة وبحرية وذلك اعتباراً من ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛

٦ - يطلب إلى المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا أن يواصل الاجتماع بانتظام
برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نوردوم سيهانوك؛

٧ - يدين عدم وفاء حزب كمبوتشيا الديمقراطية بالتزاماته؛

٨ - يطالب بأن يفي حزب كمبوتشيا الديمقراطية على الفور بالتزاماته بموجب
اتفاقات التسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا والموقعة بباريس في ٢٣ تشرين
الأول/أكتوبر ١٩٩١؛ وأن يسهل دون إبطاء الوزن الكامل للسلطة الانتقالية للأمم
المتحدة في كمبوديا في المناطق الخاضعة لسيطرته؛ وألا يعوق تسجيل الناخبين في تلك
المناطق؛ وألا يعرقل أنشطة الأحزاب السياسية الأخرى في تلك المناطق؛ وأن ينفذ
بالكامل المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار، وبخاصة الإيواء في الشكنات والتسريح،
فضلاً عن جميع الجوانب الأخرى لاتفاقات باريس، مع الأخذ في الاعتبار أن على
جميع الأطراف في كمبوديا ذات الالتزامات بتنفيذ اتفاقات باريس؛

تدابير أخرى قد تكون ضرورية ومناسبة لكفالة تحقيق الأهداف الأساسية لاتفاقات باريس؛

٢٢ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد النظر على نحو نشط.

وفي كلمات أُلقيت بعد اتخاذ القرار، رحّب ممثلو الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة وهنغاريا بالقرار باعتباره يعكس شواغلهم بشأن الحالة السائدة في كمبوديا وعدم تنفيذ حزب كمبودتشيا الديمقراطية لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلاً عن عدم وفائه بالتزاماته. بموجب اتفاقات باريس^٣. وكان من رأيهم أن هذا القرار يشهد على تصميم المجلس على الاضطلاع بعملية السلام حتى نهايتها، وكذلك على الالتزام بالجدول الزمني المحدد. وقالوا أيضاً إنه نص متوازن يتضمن رسالة واضحة وحازمة لحزب كمبودتشيا الديمقراطية، وإن كان يترك الباب مفتوحاً أمامه كي ينضم لعملية السلام. وشدد ممثلو الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وفرنسا على أن إجراء انتخابات رئاسية، إلى جانب الاضطلاع بانتخابات للجمعية التأسيسية المزمعة، سيؤثران بشكل هام على الاستقرار في كمبوديا^٤.

المقرر المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢: بيان من الرئيس

عقب إجراء مشاورات فيما بين أعضاء المجلس في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أدلى الرئيس (الهند) ببيان إلى وسائط الإعلام نيابة عن المجلس بشأن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام^٥. ويرد أدناه الجزء ذو الصلة من هذا البيان:

يود أعضاء مجلس الأمن أن يعربوا عن بالغ قلقهم واستيائهم إزاء تزايد عدد الهجمات الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة العاملين في شتى عمليات حفظ السلام.

وقد سُجّل في الأيام القليلة الماضية عدد من الحوادث الخطيرة تعرّض لها موظفون عسكريون ومدنيون يعملون مع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة.

...

...

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت قوات تنتمي إلى الجيش الوطني لكمبودتشيا الديمقراطية بصورة غير قانونية مراقبين عسكريين بريطانيين اثنين وأربعة مراقبين بحريين، اثنان منهما من الفلبين وواحد من نيوزيلندا وواحد من المملكة المتحدة، يعملون كلهم مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، كانوا يقومون بدورية في محافظة كومبونغ توم. وتعرضت طائرة عمودية تابعة للسلطة أرسلت للمساعدة في المناقشات المتعلقة بإطلاق سراحهم، لطلق النيران، وأصيب مراقب

^٣ للاطلاع على البيانات ذات الصلة، انظر: S/PV.3143، الصفحتان ٦ و٧ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٧ و٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٨ - ١١ (فرنسا)؛ والصفحتان ١١ و١٢ (اليابان)؛ والصفحتان ١٢ و١٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٣ - ١٥ (هنغاريا).

^٤ المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و٧ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٨ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٠ (فرنسا).

^٥ S/24884، والبيان مسجّل باعتباره من مقررات مجلس الأمن في قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٩٢، الصفحتان ٤٦ و٤٧.

٩ - بحث حزب كمبودتشيا الديمقراطية على الاشتراك بالكامل في تنفيذ اتفاقات باريس، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالانتخابات، ويطلب إلى الأمين العام وإلى الدول المعنية أن يظلوا مستعدين لمواصلة الحوار مع حزب كمبودتشيا الديمقراطية لتحقيق هذا الغرض؛

١٠ - يطلب إلى من يعينهم الأمر ضمان اتخاذ تدابير، وفقاً لأحكام المادة السابعة من المرفق ٢ للاتفاقات المتعلقة بالتنسيق السياسي الشاملة للنزاع في كمبوديا لمنع إمداد المناطق، التي يحتلها أي طرف كمبودي لا تمثل للأحكام العسكرية لهذه الاتفاقات، بمنتجات النفط، ويطلب إلى الأمين العام أن يدرس وسائل تنفيذ تلك التدابير؛

١١ - يتعهد بالنظر في اتخاذ تدابير مناسبة تنفّذ في حالة قيام حزب كمبودتشيا الديمقراطية بعرقلة تنفيذ خطة السلام، مثل تجريد ممتلكات الحزب الموجودة خارج كمبوديا؛

١٢ - يدعو السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا إلى إقامة جميع ما يلزم من نقاط المراقبة على الحدود، ويطلب إلى الدول المجاورة أن تتعاون تعاوناً تاماً في إنشاء نقاط المراقبة تلك والمحافظة عليها ويطلب إلى الأمين العام أن يجري مشاورات فورية مع الدول المعنية فيما يتعلق بإنشائها وتشغيلها؛

١٣ - يؤيد قرار المجلس الوطني الأعلى المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بفرض حظر مؤقت على تصدير جذوع الشجر من كمبوديا لحماية الموارد الطبيعية لكمبوديا، ويطلب إلى الدول ولا سيما الدول المجاورة، أن تحترم هذا الحظر المؤقت بعدم استيراد تلك الجذوع؛ ويطلب إلى السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا أن تتخذ التدابير المناسبة لكفالة تنفيذ هذا الحظر المؤقت؛

١٤ - يطلب إلى المجلس الوطني الأعلى أن ينظر في اعتماد حظر مؤقت مماثل على المعادن والأحجار الكريمة لحماية الموارد الطبيعية لكمبوديا؛

١٥ - يطالب جميع الأطراف بالوفاء بالتزاماتها بمراجعة وقف إطلاق النار ويطلب إليها أن تمارس ضبط النفس؛

١٦ - يطلب من السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا أن تواصل رصد وقف إطلاق النار وأن تتخذ تدابير فعّالة لمنع تكرار أو تصاعد القتال في كمبوديا، وكذلك منع حوادث قطع الطرق وتهديب الأسلحة؛

١٧ - يطالب أيضاً بأن تتخذ جميع الأطراف جميع الإجراءات اللازمة لحماية أرواح وأمن أفراد السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا في جميع أنحاء البلد بما في ذلك إصدار تعليمات فورية بهذا المعنى لقادتهم في الحال وإبلاغ إجراءاتهم إلى الممثل الخاص للأمين العام؛

١٨ - يطلب إلى الأمين العام أن ينظر في الآثار التي يربتها عدم قيام حزب كمبودتشيا الديمقراطية بإيواء قواته في الشكنات وتسريحها وأن يتخذ في مواجهة هذه الحالة جميع الخطوات المناسبة لكفالة تنفيذ العملية الانتخابية بنجاح؛

١٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يبحث الآثار التي ترتبها إمكانية التنفيذ غير الكامل لأحكام نزع السلاح والتسريح المنصوص عليها في اتفاقات باريس على الأمن في كمبوديا بعد الانتخابات، وتقديم تقرير عنها؛

٢٠ - يدعو الدول والمنظمات الدولية التي تقدم مساعدة اقتصادية لكمبوديا إلى عقد اجتماع لاستعراض الحالة الراهنة للمساعدة الاقتصادية المقدمة إلى كمبوديا في أعقاب مؤتمر التعمير والإصلاح في كمبوديا الذي عقد في طوكيو في ٢٠ و٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢؛

٢١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، إلى المجلس، في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٣، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وعن أي

إنه، قد أذن له في أعقاب التشاور مع أعضاء المجلس بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٥٦}:

يدين مجلس الأمن بقوة الاحتجاز غير القانوني لأفراد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا على يد عناصر من حزب كمبوتشيا الديمقراطية، وكذلك أعمال التهديد والتخويف التي ترتكب ضد هؤلاء الأفراد. ويطلب المجلس بالكف فوراً عن هذه الأعمال وعن أي أعمال عدائية أخرى ضد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وبأن تقوم جميع الأطراف باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لحماية أرواح وأمن أفراد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا.

ويحث المجلس جميع الأطراف على التقيد بدقة بالالتزامات الواقعة عليها بموجب اتفاقات التسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا الموقعة بباريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وبالتعاون التام مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وباحترام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

^{٥٦} S/25003.

عسكري فرنسي كان على متنها بجروح. علاوة على ذلك، أصيب اليوم ستة مراقبي شرطة مدنيين تابعين للسلطة ثلاثة من إندونيسيا واثان من تونس وواحد من نيبال، بجروح في حادثي الغام في محافظة سيام ريب.

ويدين أعضاء المجلس هذه الهجمات الموجهة ضد سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ويطلبون جميع الأطراف المعنية باتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع تكررها. ويعتبر أعضاء المجلس احتطاف واعتقال موظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة أمراً غير مقبول بالمرّة ويطلبون بالقيام فوراً وبدون شرط بإطلاق سراح الموظفين المعنيين التابعين للسلطة.

المقرر المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٥٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣١٥٣ المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ووفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات سابقة، قال الرئيس (الهند)

١٦ - الحالة في طاجيكستان

المداولات الأولى

في رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، موجهة إلى الأمين العام^١، أحال ممثل فيرغيزستان رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، موجهة إلى الأمين العام من رئيس المجلس الأعلى لجمهورية فيرغيزستان، أعرب فيها عن بالغ قلقه إزاء الحالة في جمهورية طاجيكستان المجاورة. وجاء فيها أن التدابير المتخذة من قبل طاجيكستان وجهود إحلال السلام التي تبذلها فيرغيزستان لم تأت بالنتائج المرجوة حتى الآن، وبالتالي، فإن رئيس المجلس الأعلى قد طلب إلى الأمم المتحدة أن توفر مساعدة فعالة لتسوية النزاع القائم، كما طلب إلى مجلس الأمن أن ينظر على نحو عاجل في هذه القضية، فضلاً عن مطالبة الأمين العام بالاضطلاع بصفته الشخصية بتسوية هذا النزاع.

وفي رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^٢، صرح ممثل طاجيكستان بأنه، على الرغم من جهود القيادة السياسية ببلده، فإن النزاع المسلح فيما بين الجماعات المحلية لا يزال قائماً في منطقتين من مناطق البلد، وقد أدى هذا إلى حدوث خسائر في الأرواح، وإلى نزوح السكان، فضلاً عن وقوع أضرار مادية جمة. وأوضح أن حكومته تطلب، بالتالي، إيفاد بعثة لصنع السلام إلى طاجيكستان، مع توفير معونة إنسانية لهذا البلد، على جناح السرعة.

وفي رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^٣، أحال ممثل الاتحاد الروسي بياناً صادراً في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر من وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن الأحداث الجارية في طاجيكستان. جاء فيه أن ثمة خطراً حقيقياً يتعلق بالتمادي في تصاعد النزاع وزيادة نطاق الحرب الأهلية، مما قد يفضي إلى عواقب وخيمة بالنسبة للسلامة الإقليمية لطاجيكستان وأمن منطقة آسيا الوسطى بأسرها. وذكر هذا البيان أيضاً أن القيادة الروسية تشعر بقلق خاص بشأن مصير المواطنين الروس والناطقين بالروسية في طاجيكستان. وقد طلبت إلى الجماعات المتناحرة إنهاء قتالها والكف عن هذه "الحرب الأهلية الدائرة بين الأخوة"، كما ناشدت رابطة الدول المستقلة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن تشجع على تطبيع الحالة السائدة في طاجيكستان. وكذلك شدد الاتحاد الروسي على أنه ينبغي لجميع الدول أن توجه جهودها نحو إنهاء النزاع، لا تأجيله.

^١ S/24692.

^٢ S/24699.

^٣ S/24725.